A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/329
16 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الرابعة والاربعون
البندان ٨٠ و ١٣٩ من القائمة الاولية*

المسائل المتصلة بالاعلام

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شبكات الامم المتحدة للاعلام -
مراكز الامم المتحدة للاعلام

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شبكات الامم المتحدة للاعلام - مراكز الامم المتحدة للاعلام" (JIU/REP/89/6) .

* A/44/50/Rev.1 .

٨٩/د١٧٠٣ 89-15436

تصدير

وضع هذا التقرير في ظروف تستحق في نظرنا العرض على الهيئات التداولية للأمم المتحدة خاصة وأن أوجه النقص الملاحظة ليست جديدة . ويلاحظ في الحالة الراهنة أن العديد من الرسائل والتلكسات المتضمنة لطلبات المعلومات والايضاحات قد أرسلت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ الى وكيلة الأمين العام لشؤون الاعلام وكذلك الى مدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية وانهما لم يريا ضرورة الرد عليها . بيد أن المسؤولين الرئيسيين عن ادارة شؤون الاعلام وكذلك مديري مراكز الأمم المتحدة للاعلام التي استعرضت ميدانيا قد أتاحوا للمفتش انجاز العمل المنوط به .

كما تجدر الاشارة الى أن الاجراء المعمول به في وحدة التفتيش المشتركة والذي يقضي بارسال تعليقات من قبل الادارات المعنية لم يتبع أيضا . وعلى الرغم من أن مشاريع التقارير قد أرسلت قبل الموعد المحدد بوقت كاف ، وأنه تم تحديد موعد الزامي بعد خمسة وعشرين يوما من انقضاء الموعد الأول ، فإن المفتش ظل ينتظر دون جدوى رد ادارة شؤون الاعلام وكذلك رد الأمانة العامة . وقد تم في النهاية وضع التقرير في هذا الجو وفي سياق يبدو أنه لا يعكس روح تعاون كافية . وكل ما نرجوه هو أن تؤخذ هذه الملاحظة في المستقبل بعين الاعتبار .

JIU/REP/89/6
Geneva, April 1989

استعراض شبكات الامم المتحدة للاعلام

مراكز الامم المتحدة للاعلام

من إعداد
آلان غوردون
وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٥
أولا - وظائف مراكز الاعلام	٦-٤٤	٦
ألف - التكوين العام والوظائف العادية	٦-٢٠	٦
باء - تعاون المراكز مع المنظومة ومهامها الخارجية	٢١-٣٤	١٠
جيم - العلاقة المحددة لمراكز الامم المتحدة للاعلام بادارة البحوث وجمع المعلومات	٣٥-٤٤	١٣
ثانيا - تباين السياقات	٤٥-٦٤	١٥
ألف ـ تنوع النظم الادارية	٤٥-٥٠	١٥
باء ـ اختلاف هياكل الاستقبال والنقل	٥١-٥٥	١٧
جيم ـ نسبية أوضاع الهيئات الداعمة	٥٦-٦٤	١٩
ثالثا - تكييف المراكز مع احتياجات المستهدفين	٦٥-٨٤	٢١
ألف - تحديد التوقعات	٦٥-٧٥	٢١
باء - تشكيل المحتوى	٧٦-٨٤	٢٤

	الفقرات	الصفحة
رابعا - عدم التناسب بين الوسائل والغايات	٨٥-١١٠	٢٦
ألف - طموح الاهداف واتساع المهام	٨٥-٨٩	٢٦
باء - النقص المزمن في الموارد	٩٠-٩٧	٢٨
جيم - مجال التغييرات المحتملة	٩٨-١١٠	٣٠
خامسا - مشكلة اعادة التوزيع والتنسيق	١١١-١٦١	٣٣
ألف - اختيار مواقع المراكز	١١١-١٢٤	٣٣
باء - تقييم نقدي لخطة إعادة تعيين مواقع المراكز	١٢٥-١٣٢	٣٧
جيم - قيمة التنسيق وحدوده	١٣٣-١٤٢	٣٩
دال - نهج التنسيق والغرض منه	١٤٣-١٦١	٤٣
الاستنتاجات	١٦٢-١٦٦	٤٧
التوصيات		٤٨

مقدمة

١ - يتصل هذا التقرير بالمشاكل التي يعرضها حاليا تنظيم وادارة الدوائر الخارجية لادارة شؤون الاعلام . كما أنه يستعرض أيضا حالة تنفيذ التوصيات التي أعربت عنها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرين سابقين يتعلقان بمراكز الامم المتحدة للاعلام ، بوجه عام (JIU/REP/79/10) وبمسألة مواقع هذه المراكز (JIU/REP/85/12) . إن مثل هذا التقييم وتحليل المتابعة الناجم عنه يعدان ضروريين لاسيما وأن اصلاح ادارة شؤون الاعلام الذي بدأ في عام ١٩٨٧ قد عطل أو أجل الى مرحلة لاحقة إعادة تنظيم الدوائر الخارجية ، على الرغم من كونها موضوع توصيات محددة من قبل فريق الـ ١٨ .

٢ - وقد ضمّنت الجمعية العامة قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الفقرة ٣ من التوصية ٣٧ التي تدعو الامين العام الى استعراض المهام والانشطة التي تضطلع بها مراكز الامم المتحدة للاعلام . وطلبت اليه ادماج هذه المراكز مع مكاتب الامم المتحدة الاخرى القائمة والى الحد الذي لا يعرقل نوعية أنشطة الاعلام . والتوصية ٣٧ التي نحن بصددها مكملة للتوصية ١٢ التي تنص على قيام هيئات الادارة ذات الصلة باستعراض فعالية تكاليف التمثيل الميداني لمختلف البرامج وكفاءته بغرض ادماج المكاتب الميدانية للامم المتحدة "حيثما يكون ذلك ممكنا" وبذلك يتم تحقيق التنسيق على نحو أفضل وتخفيض بعض التكاليف الادارية .

٣ - وحددت التوصية ١١ الغرض من التنسيق المنشود للعمليات والانشطة على المستوى الوطني ، تمشيا مع سياسات الحكومات المعنية . وكان ينبغي في الواقع "التأكيد مجددا" في هذا المجال على الدور التنسيقي الرئيسي الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الإنمائي في هذه المسائل ، كما ينبغي "توضيح وتأكيد" سلطة المنسقين المقيمين "حيثما أمكن" فيما يتعلق بالبرامج غير التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

٤ - وقد أخذت الادارات المعنية في الاعتبار بوجه خاص التحفظات والقيود المتضمنة في التوصيتين ١١ و ١٢ عندما كانت تخضع تنفيذها لشروط متعلقة بالسياق والزمن . ومن ثم تساءل فريق استعراض الوظائف في عام ١٩٨٨ عن سبب عدم حصوله على أية معلومات عن العمل المنجز في مجال ادماج مراكز الامم المتحدة للاعلام الذي نصت عليه التوصية ٣٧ .

٥ - إن الاجابة مرتبطة في الواقع باصلاح ادارة شؤون الاعلام . وقد أدى ذلك الى

ازدواجية في مهام الشعبة القديمة للعلاقات الخارجية والى إنشاء شعبة جديدة لمراكز الاعلام موازية إن لم تكن منافسة لشعبة التوزيع الجديدة . إلاّ أن اصلاح عام ١٩٨٧ قد استبعد من مجال تنفيذه المشاكل المرتبطة بتحديد المضامين وتباين السياقات وعدم كفاية الوسائل المتاحة ومواقع المراكز وإعادة توزيعها وتنسيقها .

أولا - وظائف مراكز الاعلام

ألف - التكوين العام والوظائف العادية

٦ - جاء في التقرير السنوي للأمين العام في عام ١٩٤٧ عن أعمال المنظمة A/315 ، والذي كثيرا ما جرت الاشارة اليه أن "تحقيق رأي عام مستنير ، وتأييد مدرك للأمم المتحدة" يعتمد على إنشاء "شبكة واسعة وجيدة التنظيم من مكاتب توزيع المعلومات في مراكز جغرافية مناسبة في العالم كما يعتمد على وجود خدمة قديرة وفعالة للاعلام الجماهيري في المقر" . ودون التساؤل من البداية عن "مناسبة" إنشاء المراكز أو عن جدوى تعددها ، يجب ملاحظة أن عددها قد زاد من تسعة مراكز في بادئ الامر الى أقل قليلا من ٧٠ مركزا في الوقت الحالي .

٧ - إن اصلاح ادارة شؤون الاعلام لم يؤثر على الهيكل الداخلي أو على اختصاصات مراكز الأمم المتحدة للاعلام كما لم يؤثر على توزيع هذه المراكز أو طرائق تنسيقها مع المكاتب الخارجية الأخرى للأمم المتحدة . وإن كان قد سمح على مستوى المقر بتحديد العلاقات التي تخضعها لسلطة ادارة المراكز وبتوفير اطار لانشطتها ومهامها .

٨ - وفيما يتعلق بمراكز الأمم المتحدة للاعلام فإن خطة تنشيط ادارة شؤون الاعلام تبدو وكأنها موجز للتوجيهات التي ينوي المسؤولون الجدد اخضاع هذه المراكز لها ، وكاتالوج للنوايا التي يبدو أنها لم تتجاوز بعد حيز الأماني . وترجع مثل هذه الحالة الى قلة الموارد المالية والى التأخر في ايجاد حل لبعض مسائل الموظفين والى العقبات الفعلية الناجمة عن إعادة التنظيم والى ازدواج الشعبة التابعة لادارة شؤون الاعلام والموجهة الى الخارج .

٩ - كانت خطة تنشيط الادارة تهدف الى تحسين شبكة مراكز الأمم المتحدة للاعلام عن طريق تبسيطها . وقد أشارت الى أن المسؤولين في ادارة شؤون الاعلام قد دخلوا بالفعل في مفاوضات مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة لاجراء الترشيدات اللازمة واضفاء مزيد

من الفعالية التشغيلية على شبكة المراكز . كما كان من أهداف الخطة زيادة حراك الموظفين الذين كان من المقرر عدم ابقائهم في المركز الواحد أكثر من أربع سنوات . وقد نصت الخطة على تحديث المعدات وتحسين تقنيات توزيع المواد الاعلامية على جمهرة الطالبين لها . وأكدت أيضا ضرورة تحسين النوعية البشرية للتمثيل المحلي للادارة والعلاقات المحلية مع وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية الاخرى .

١٠ - وحددت الوثيقة ST/SGB/Organization/DPI المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ المهام الملقاة على عاتق مراكز الامم المتحدة للاعلام ، دون تغيير كبير في مضمون موجز عمليات الشعبة القديمة للعلاقات الخارجية والسياسة الاعلامية الخاصة بها . ويتعين على مراكز الامم المتحدة للاعلام ، ودوائر الامم المتحدة للاعلام (خدمات مكتب الامم المتحدة بجنيف ومكتب الامم المتحدة بفيينا واللجان الاقليمية) الحفاظ قبل أي شيء على علاقة عمل وثيقة مع دوائر الاعلام الحكومية ووسائط الاعلام المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التربوية بغية تعزيز برامج الامم المتحدة ومثلها العليا .

١١ - ويتعين عليها أيضا :

- ادارة المكتبات المرجعية التي تضم الوثائق الخطية والسمعية البصرية الواردة من ادارة شؤون الاعلام والادارات الاخرى في الامانة العامة والوكالات المتخصصة .

- توفير ترجمة المواد الاعلامية المقدمة من ادارة شؤون الاعلام الى لغات البلدان المضيفة ، وملائمة هذه المواد وتوزيعها على وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية المعنية والجمهور بشكل عام .

- الرد خطيا أو هاتفيا على طلبات المعلومات الواردة من طلاب الجامعة أو العاملين في الصحافة أو البرلمانيين أو المواطنين العاديين (من ٩٠٠ الى ١٣٠٠ في المتوسط شهريا ، في اطار مركز الامم المتحدة للاعلام في لندن) .

- تنظيم وادارة حلقات دراسية ومؤتمرات وأية عمليات أخرى ذات صلة بالعلاقات العامة ، ومن شأنها أن تسهم في تعزيز برامج الامم المتحدة ومثلها العليا .

١٢ - ويجب أيضا على مراكز الأمم المتحدة للاعلام ، ووفقا لتوجيهات المقر ، الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالاحتفالات التي تحددها الأمم المتحدة ، وتنظيم جولات مصحوبة بالمرشدين لمقارها كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا . ويجب عليها أيضا على سبيل التجديد البحث عن الدعم المالي والسوقي من قبل الحكومات الوطنية وجميع المنظمات المعنية بغية توسيع نطاق نشاطها وتنويع عمليات تعزيز أهداف الأمم المتحدة .

١٣ - ويتعين على مراكز الأمم المتحدة للاعلام في اطار أنشطتها العادية ، تكريس جزء هام من عملها للعمليات المتعلقة بالموضوعات ذات الأولوية والأساسية الداخلة في نطاق ولايات الجمعية العامة . وبوسع مدير المركز من آن لآخر ، الاضطلاع بمهمة المتحدث باسم الأمم المتحدة أو تمثيل الأمين العام في احتفال رسمي . وقد يدعى أحيانا لتمثيل المنظمة في مفاوضات مع الحكومات في مجالات اختصاصه . كما سيكون بوسعه أيضا بهذه الصفة حضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي تعقد في البلد الداخل في دائرة اختصاصه .

١٤ - ومراكز الأمم المتحدة للاعلام تخضع لسلطة شعبة مراكز الأمم المتحدة للاعلام التي تعد بالنسبة لها بمثابة مركز قيادة وتوجيه وكذلك "غرفة مقاصة" . وتتكون هذه الشعبة من ثلاثة أقسام من بينها قسم العمليات الذي يتكون من أربعة مكاتب جغرافية (افريقيا ، أمريكا ، آسيا والمحيط الهادئ ، أوروبا) . وتضطلع هذه المكاتب وفقا لخطة التنشيط بمراقبة الأنشطة والبرامج والاشراف عليها ، في نطاق مسؤوليات الانجاز الموكل بها الى كل مركز من مراكز الأمم المتحدة للاعلام .

١٥ - ويضطلع قسم العمليات بجميع التحقيقات والتحليلات وبتجميع المعلومات اللازمة . كما يقوم بدور التنسيق مع الشعب الأخرى في ادارة شؤون الاعلام والادارات المعنية في الأمانة العامة عند اجراء الحملات المتعلقة بموضوعات خاصة . وينظم أيضا الاجتماعات الاقليمية لمديري المراكز بهدف التوجيه والاعلام وإعادة التدريب . ويضطلع بالمسؤوليات الادارية المتعلقة بالمراكز وعملياتها "بالتعاون والتشاور مع ادارة شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية" .

١٦ - ويسمي الأمين العام مديري مراكز الأمم المتحدة للاعلام الذين يعتبرون في غالبية الأحيان من قبل وزارات خارجية الدول الأعضاء التي يمارسون مهامهم بها . ومن بين الموظفين الذين يعاونونهم ، يقوم "الموظف الوطني للاعلام" في معظم الأحيان بدور حاسم . وهو ينوب أحيانا عن المدير في حالة غياب هذا الأخير ، ويقوم بعملية ربط

دائمة مع الأوساط الاعلامية في البلد الذي غالبا ما يكون من أبنائه كما أنه يعد المحرك الرئيسي للمركز . وعندما يكلف الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بالاضطلاع بمنصب مدير مركز الامم المتحدة للاعلام أو بالاضطلاع بمهامه ، يقع عبء المركز بالفعل على عاتق الموظف الوطني للاعلام . الذي يصبح عند ذلك المسؤول الفعلي عن نجاح أنشطة المركز أو فشلها أو تحقيقها نتائج متواضعة .

١٧ - إن المراكز وموظفيها الدوليين مشمولون بالمادة الخامسة من الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ والتي تحدد امتيازاتهم وحصاناتهم . إلاّ أن حكومات البلدان المضيفة كثيرا ما تمنحهم الامتيازات والحصانات والاعفاءات التي يتمتع بها موظفو السلك الدبلوماسي . وكقاعدة عامة فإن مدير المركز لا يمكن أن يسمى في بلده ، وإن كان هناك عمليا عدد لا بأس به من الاستثناءات .

١٨ - وقد عهد بادارة بعض مراكز الامم المتحدة للاعلام الى موظفين في الامم المتحدة يمارسون في البلد المضيف وظائف مرتبطة بأنشطة غير التي تمارسها ادارة شؤون الاعلام . وهذا يعني أن عددا من مراكز الاعلام سوف يديرها ممثلون مقيمون من برنامج الامم المتحدة الإنمائي سواء بصفة مؤقتة أو دائمة . ويسمح هذا الترتيب لادارة شؤون الاعلام بضمان ادارة جميع المراكز التي انشئت تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ، حتى في حالة عدم حصولها على موظفي الادارة الذين تحتاجهم لمواجهة التزاماتها ، بل وطالما لم تحصل على هؤلاء الموظفين .

١٩ - ويساعد مثل هذا الحل الوسط على التوفيق بين احترام الولايات وبين الموارد البشرية والمالية المحدودة . والضرر الوحيد الذي قد ينجم عنه هو أن الحل المؤقت قد يتخذ في النهاية صبغة مؤسسية . كما أن التوصل الى حل مؤقت قابل للاستمرار في المدى المتوسط ثم الطويل يحمل على تأجيل النظر في المشكلة الاساسية . وقد يقود ذلك الى عدم البحث بالسرعة المرجوة عن زيادة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإعمال نظام أقل ضعفا .

٢٠ - وسنعود فيما بعد الى الكلام عن مشاكل تعايش الممثل المقيم ومدير مركز الامم المتحدة للاعلام واحلال احدهما محل الاخر . ويلاحظ من الآن أن مهام هذين النوعين من موظفي الامم المتحدة وإن كانت غير متعارضة إلاّ أنها ليست مماثلة أو مكملا بعضها بعضا . وكما لاحظ المفتش المسؤول عن هذا التقرير في أثناء زياراته الميدانية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا ، فإن الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي

الذي يضطلع في نفس الوقت بمهام مدير مركز الامم المتحدة للاعلام يجد دائما صعوبة في الفصل بين المهام التي تتطلبها الوظيفتين ، ويميل في غالبية الاحيان الى تفضيل مسؤوليته الاولى ، عندما لا يتجه الى التضحية تماما تقريبا بالمسؤولية الثانية ويعهد بالادارة الفعلية للمركز الى الموظف الوطني للاعلام .

باء - تعاون المراكز مع المنظومة ومهامها الخارجية

٣١ - إن تعاون مراكز الامم المتحدة للاعلام ومكاتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي هو في الواقع تعاون وثيق ومنتظم في أكثر الاحيان . بل أنه يتخذ طابعا أساسيا كلما خضع مركز الاعلام ومكتب الامم المتحدة الإنمائي لنفس السلطة . إلّا أنه يتعين أن تظل المهام الجوهرية لمراكز الاعلام مستقلة تماما عن مهام برنامج الامم المتحدة الإنمائي كما يجب الّا تتداخل أنشطتهما وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . وما ينطبق على برنامج الامم المتحدة الإنمائي ينطبق أيضا على جميع الوكالات المتخصصة .

٣٢ - ولمّا كانت المجالات محددة والحدود مرسومة ، فإن التعاون الذي يوصي به الجميع لا يكون على الدوام ميسورا تحقيقه . ومن المؤكد أن نجاح أي مركز للاعلام يقاس غالبا بالتعاون الذي يمكنه تحقيقه وبمدى المامه بالمشروعات التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو الوكالات المتخصصة وكذلك بالوثائق الاساسية المتعلقة بها . واذا ما أخطر المسؤول عن المكتب مقدما بزيارات محتملة أو تجديدات متوقعة ، فإنه يكون قادرا على تمهيد الارض ، وإخطار وسائط الاعلام ، والترتيب لعقد مؤتمرات صحفية أو القاء أحاديث اذاعية وتلفزيونية . واذا ما حرص على تيسير عملية الاتصال فإنه يكون بوسعه زيادة أثر الزيارة أو تأثير بدء المشروع بنفس القدر .

٣٣ - على أن مدى وقيمة الخدمات التي يقدمها مركز الامم المتحدة للاعلام الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو الى الوكالات المتخصصة في البلد الذي يخدمه يتوقفان الى حد كبير على صحة وحجم المعلومات المقدمة بشأن أهداف المشاريع وتحقيقها . ويحدث كثيرا ألا يكون مديرو مراكز الاعلام ملمين بقدر كاف بالانشطة الإنمائية التي يضطلع بها محدثوهم . ولذلك يجدون أنفسهم في وضع محرج ، في الوقت الذي ترى فيه الصحافة والجمهور بحق أن من اختصاص المركز تزويدهم بالمعلومات التي ينشدونها والتي تتعلق بأنشطة منظومة الامم المتحدة في مجملها .

٣٤ - وقد لاحظ المفتش في بعض بلدان أمريكا اللاتينية أن الأمور تصل أحيانا الى الحد الذي يبدو فيه مسؤولو مركز الاعلام جاهلين تماما بالمشاريع الإنمائية للبرنامج الإنمائي . واذا كان الممثل المقيم هو في الوقت ذاته مدير مركز الاعلام ، فإن الدوائر الموضوعة تحت تصرفه في البرنامج الإنمائي تحجم أحيانا عن تزويد الدوائر القريبة في مركز الاعلام والموجودة في المباني ذاتها بالمعلومات المتصلة بأنشطتها .

٣٥ - وفي بعض البلدان تساعد الاجتماعات المنتظمة على عقد صلة بين ممثلي الوكالات المتخصصة والبرنامج الإنمائي ومركز الاعلام . وهكذا يمكن تفادي أخطاء وتجاوزات تلحق أبلغ الضرر بصورة الأمم المتحدة وبأثر العمليات المنفذة . إن عدم التنسيق الناجم عن انعدام التعاون أو رفضه له تكلفة مالية ينبغي لمركز الاعلام المساعدة في خفضها . وسيكون من المفيد كذلك العمل بترتيبات مؤسسية على زيادة تعميم ما يمكن أن يعتبر ، إن وجد ، تيسيرا اختياريا وعادة غير رسمية .

٣٦ - إن مراكز الاعلام ، باعتبارها الدوائر الخارجية لادارة شؤون الاعلام ، تقوم بمهمة البديل أو المكمل لصالح الوكالات المتخصصة عندما لا يتوفر لهذه الوكالات في الموقع موظف في دوائر الاعلام التابعة لها . وتقوم أيضا بدور المناوب في الموقع بالنسبة لمختلف أجهزة الأمانة العامة وتزودها بمساعدة تتجاوز حدود الاعلام . وهكذا تستعين بها جهات مختلفة ، منها ادارة شؤون نزع السلاح ، ومركز حقوق الانسان ، ومجلس ناميبيا ، ومركز مناهضة الفصل العنصري .

٣٧ - وتشترك مراكز الأمم المتحدة للاعلام ، باسم ادارة تنظيم الموارد البشرية ، في الأعمال المتعلقة بامتحانات الكفاءة اللغوية وفي حملات التوظيف وفي متابعة اجراءاتها . وفي بعض المراكز ، كمركز موسكو مثلا ، تعتبر هذه المهام العنصر الأساسي . وتعمل المراكز ، بالتعاون مع مكتبة داغ همرشولد ، على تعميم الوثائق في البلدان التي تخدمها . وهي تساعد قسم المبيعات التابع لادارة شؤون المؤتمرات ، وتنظم اشتراك الأمم المتحدة في أسواق الكتاب ، وتروج مبيعات طوابع الأمم المتحدة ، وتقوم بمهمة مراكز الاتصال بادارات البريد في الدول الأعضاء .

٣٨ - وفي البلدان الصناعية التي لا توجد بها مكاتب للبرنامج الإنمائي ، تضطلع مراكز الاعلام ، باسم هذه المكاتب ، بمسؤوليات مختلفة ، ومديروها هم في الوقت ذاته الممثلون الرسميون لهذه المكاتب . وهذا هو الحال في باريس أو لندن . وبنفس الطريقة ادارت هذه المراكز حملات اعلامية هامة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمساعدة مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا .

٢٩ - ولخدمة موظفي الرتب العليا في الامم المتحدة ، تتولى المراكز أيضا مهام تماثل مهام مؤسسة للعلاقات العامة ومكتب للسفريات ومكتب صحفي ودائرة للترجمة وادارة للمراسم . وتقوم هذه المراكز ، وخصوصا في بعض العواصم ذات الاهمية الاستراتيجية ، بإعداد وتنظيم ومتابعة شتى الزيارات والبعثات (الجدول الزمني للاجتماعات ، المؤتمرات الصحفية ، ارسال الوثائق ، الخدمات الصحفية ، تغطية الحدث بالتعاون مع وسائط الاعلام) . إن التعداد الشامل لهذه المهام لا يبين تماما الوقت الذي تتطلبه من موظفين هم بحكم الواقع قليلو العدد . ولذلك تضطر المراكز غالبا الى التضحية بمقتضيات العمل المتعمق من أجل التشرذم الذي لا مفر منه في زيارات وبعثات تتكرر أحيانا بشكل يفوق الحد ، على الاقل في بلدان معينة .

٣٠ - ومطلوب من المراكز أيضا ، من حين لآخر ، الاشتراك في عمليات إجلاء طبية بالتعاون مع المكاتب المحلية لهيئات الامم المتحدة . وتقوم عند الحاجة بدفع منح دراسية للطلاب من أموال الامم المتحدة . ومطلوب منها أخيرا ، وهذا ليس بالمهمة الهينة في بعض الحالات كما في لندن ، أن تتولى خدمة الحقيبة الدبلوماسية وأن تعيد حزم كمّ كبير من المواد الاعلامية الواردة من نيويورك أو جنيف أو نيروبي قبل ارسالها الى المراكز الاخرى .

٣١ - وقد ذكر مفتشو وحدة التفتيش المشتركة في تقريرهم JIU/REP/79/10 (الفقرة ١٣٩) أن موظفي مراكز الاعلام يشكون بصفة عامة من الحجم الذي تتسم به الوظائف الخارجة عن الاعلام في عملهم اليومي على حساب عملهم الاصلي في مجال الاعلام . ولم يكن المفتشون وقتها قد اعتبروا أن هذه الشكاوي "مبررة تماما" ، بل اكتفوا بمطالبة ادارة شؤون الاعلام بدراسة الوسائل التي تكفل ترشيد استخدام وقت العمل الذي يخصصه موظفو الفئة الفنية في المراكز لمهام خارجة بشكل أو بآخر عن مجال الاعلام .

٣٢ - إن المهام التي اضطلع بها المفتش المكلف بهذا التقرير على الطبيعة في أكثر من خمسة عشر مركزا وخمس عشرة دائرة للامم المتحدة للاعلام موزعة على ثلاث مناطق جغرافية مختلفة وتحليل الاستبيانات والوثائق المتعلقة بحوالي عشرين مركزا آخر تفضي بنا اليوم الى استنتاجات مختلفة نوعا ما . فالواقع أنه في خلال العقد الاخير ، يبدو أن حجم المهام الخارجة نوعا ما عن مجال الاعلام قد ازداد زيادة كبيرة ، إما لان الاتجاه الذي لوحظ من قبل كان يزداد باطراد ، وإما لان قيود الميزانية المرتبطة بالأزمة المالية جعلت من المحتم تكليف المراكز بمهام غير ذات صلة بشكل متزايد .

٣٣ - وهذه الملاحظة تنطبق بشكل خاص على مراكز الاعلام الكبرى في البلدان الصناعية التي توجد فيها أعلى كثافة لشبكات الصحف والمنظمات غير الحكومية والتي يكون فيها للعبة القرارات الحكومية للدول الاعضاء أقصى أثر على أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . غير أن هذه الملاحظة تصدق أيضا في اطار العالم الثالث ، وخصوصا عندما تكون البلدان المضيفة على مستوى القارة أو تكون مجالا لتطبيق عدد كبير من المشاريع الإنمائية لأسرة الامم المتحدة .

٣٤ - ويبدو من المؤكد في هذه الظروف أن الفشل مصير أي إعادة تنظيم لمراكز الامم المتحدة للاعلام وأي إعادة توزيع لها لا تراعي فيهما بالقدر الكافي الاختلافات بين هذه المراكز وما يمكن أو ينبغي فرضه على هذه و/أو تلك من مهام لا تمت للاعلام بصلة . إن تحديد المهام التي ينبغي للمراكز الاضطلاع بها دوما دون الاخلال بممارسة الوظائف الاعلامية التي هي من صميم اختصاصها ينبغي أن يفضي الى توضيح اختصاصات المراكز حتى يتسنى ايلاء اهتمام أكبر للاطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تضطلع فيها هذه المراكز بعملها .

جيم - العلاقة المحددة لمراكز الامم المتحدة للاعلام بادارة البحوث وجمع المعلومات

٣٥ - طلبت التوصية ١٨ لفريق الخبراء تجنب أي ازدواج في الجهود فيما يتعلق بنشر الانباء وأنشطة التحليل السياسي . وأشارت التوصية إلى تشتت المهام بين ادارة شؤون الاعلام واثنتين من ادارات الامانة العامة (ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن وادارة الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار) . ودعت التوصية الى التنسيق والترشيد ليتسنى استغلال الموارد على نحو أفضل . وعملا بهذه التوصية وبقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، أنشئت ادارة للبحوث وجمع المعلومات تابعة للامين العام .

٣٦ - ومهمة هذه الادارة مساعدة الامين العام في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تسندها اليه المادة ٩٩ من ميثاق الامم المتحدة في مجال صون السلم والامن وبالمهام المحددة التي يسندها اليه مجلس الامن والجمعية العامة . ولهذا الغرض لا بد لها من جمع كل المعلومات الضرورية ، وهي تجد في مراكز الاعلام الاداة الرئيسية للقيام بمهمتها .

٣٧ - وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بعث الامين العام المساعد المسؤول عن ادارة البحوث وجمع المعلومات برسالة الى جميع مديري مراكز الاعلام أورد فيها التوجيهات التي لا بد

للمراكز من اتباعها لتلبية احتياجات الادارة الجديدة . ونصت الرسالة بالتحديد على أن تزود مراكز الاعلام هذه الادارة بكل ما يتصل "بالتطورات السياسية" في المنطقة التي تخدمها من معلومات جديدة وموثوق بها ذات صلة . وينبغي أن تكون التقارير المقدمة واضحة تماما وقائمة على وثائق وتعليقات رسمية وتحليلات صحفية وعلى التقارير المتاحة فيما يقع في اختصاص مراكز الاعلام من بلد واحد أو عدة بلدان .

٣٨ - وورد أن جمع المعلومات ينبغي أن يتصل بالمسائل التي تهم الامم المتحدة ، أي وضع نظام لرفع التقارير والتحليلات يتسم بالتناسق والاستمرارية ويركز على التنمية العالمية ، والأزمات الراهنة ، وحالات النزاع المحتمل ، ومناطق التوتر . ولا بد أيضا من تناول المشاكل السياسية التي لها فعلا أو احتمالا تأثير على أعمال الامم المتحدة واضطلاع الأمين العام بالمهام التي أسندها اليه الميثاق .

٣٩ - وعلى مراكز الاعلام أن توافي ادارة البحوث وجمع المعلومات بتقرير اسبوعي لا يغني عن التقارير الخاصة أو المذكرات التي ينبغي ارسالها بأسرع ما يمكن في حالة نشوء وضع خطير . وينبغي أن يتألف هذا التقرير من موجز "حذر" للوثائق الرسمية ذات الصلة وللمقالات الصحفية ، وأن يتناول المنازعات الاقليمية التي يمكن أن تؤثر في السلم والأمن في القطاع المعني ، والتوترات المحتملة بكل أشكالها ، وزيارات كبار المسؤولين الاجانب للبلد وزيارات كبار مسؤولي البلد الى الخارج . وينبغي أيضا أن يشير التقرير الى الاحداث غير العادية ، مما يتصل بتحركات اللاجئين وتنقلات السكان وبالكوارث الطبيعية وعواقبها الاولية .

٤٠ - وينبغي ألا يغفل التقرير المطلوب ذكر التعليقات المتصلة بمنظومة الامم المتحدة ، خصوصا عندما تتناول التحليلات أو الانتقادات الانشطة الكبرى التي تضطلع بها الأجهزة أو الادارات الرئيسية التابعة للأمين العام . وفيما يتعلق بالبلدان الاعضاء في مجلس الأمن ، ينبغي أن يركز التقرير الاسبوعي على مواقف الحكومات ازاء المشاكل التي للأمين العام صلة بها ، كالمشاكل التي ينظر فيها المجلس بشكل عادي ومنتظم .

٤١ - وبذلك تتحول المراكز من توزيع المعلومات الى جمعها ، وعليها أن تضطلع بمهمتين لا تتطلبان كفاءات ولا قدرات واحدة . فمن الممكن أن يصبح المرء محللا سياسيا بارعا في الواقع دون أن يكون رجل علاقات عامة أو اتصالات ، والعكس صحيح . واذا كانت مهام مراكز الاعلام التي لا تتصل بالاعلام تؤثر في مزاولتها لوظائفها الاصلية بما تؤدي

اليه من تشتيت لجهودها ، فإن مهام الجمع يمكن في رأي آخر أن تعوق مهام التوزيع . إن العمليتين الفكريتين مختلفتان ، ومع ذلك فإن موظفي المراكز الذين يواجهون ازدياد حجم العمل لم يزد عددهم .

٤٢ - وبالاضافة الى ذلك يكون من الصعب أحيانا ، في اطار الامم المتحدة ، التمييز بين مجالات نشر المعلومات أو تعبئة الرأي العام ومجال الدعاية ، خصوصا عندما يتعلق الامر بموضوعات ذات أولوية لا ينعقد حولها ، خلافا للموضوعات الاساسية ، إجماع الدول الاعضاء . والاصعب من ذلك رسم الحدود الفاصلة بين جمع الوقائع البارزة والانباء الحساسة ، من ناحية ، وجمع المعلومات الذي يدخل في اختصاص البعثات الدبلوماسية للدول الاعضاء ، من ناحية أخرى . واذا كانت هناك دبلوماسية متعددة الاطراف لا بد من ادارتها ، فإن الامم المتحدة توفر لها الاطار والسبل ، وليس من اختصاص مديري المراكز أن يتولوا ولو جزئيا مهام السفراء للامم المتحدة التي ليس لها مركز الدولة .

٤٣ - ومهما يكن الامر فليس من المناسب أن يكون ارسال تقرير من مركز للاعلام الى ادارة البحوث وجمع المعلومات ذا تواتر اسبوعي . فإذا وقع حدث تهتم الامانة العامة اهتماما خاصا بطابعه المفاجئ وبأهميته ، فيكفي ارسال تلكس لابلاغ الادارة به . ولكن وضع تقرير شهري مشفوع بكل المقتطفات الصحفية والتعليقات اللازمة لا بد ، في أغلب الحالات ، أن يكفي لسد احتياجات الامانة العامة من المعلومات ، خصوصا وأن الاستفادة منه ستكون مكفولة بصورة أدق .

٤٤ - والواقع أن تعدد التقارير الاسبوعية ذات الاهمية المتفاوتة التي ترد من حوالي ٧٠ مركزا للاعلام ليس من شأنه أن يحقق بشكل مفيد ما تطلبه ادارة البحوث وجمع المعلومات . وتخطئ هذه الادارة إن هي أغرقت نفسها فيما هو أكثر من اللازم من البيانات والوقائع التي سرعان ما تبلى ، في حين أن النفع يتحقق بشكل أكبر بكثير اذا قدمت تحليلات أقل تواترا وأفضل إعدادا .

ثانيا - تباين السياقات

ألف - تنوع النظم الادارية

٤٥ - يجب على جميع مراكز الامم المتحدة للإعلام التقيد بالتوجيهات الواردة في دليل

ادارة الخدمات الخارجية وفي الدليل الذي كانت قد أعدته شعبة العلاقات الخارجية التي كانت تابعة لإدارة شؤون الإعلام قبل عام ١٩٨٧ والذي لم ينقح بعد . وتؤدي هذه المراكز من حيث المبدأ مهام مماثلة وتقوم بوظائف متشابهة . وهي إذ تضطلع بنفس المهام وتتقيد بنفس الولايات ، تنفذها باستخدام آليات يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا .

٤٦ - وتُدار مراكز الامم المتحدة للإعلام ، في الواقع وقانونا ، بأساليب ادارية متميزة جدا وهناك عدد متنوع جدا من الترتيبات الإدارية الممكنة . إذ يمكن أن يشغل مدير مركز إعلام منصبه بصورة رسمية وعلى أساس التفرغ ، في حين أن مدير مركز آخر قد لا يتمتع باستقلال تام فقط ، وإنما يقوم أيضا بوظائف ممثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويمكن أن يتجاوز نطاق ولاية مركز ما حدود البلد المضيف بمقتضى معايير التجانس الإقليمي (لندن وايرلندا ، بلغراد وألبانيا ، بورت أوف سبين ومنطقة البحر الكاريبي) أو بمقتضى الضرورة أو الصدفة التاريخية (جنيف بالنسبة لهنغاريا وبلغاريا) . وبالمثل ، ستعمل دوائر الإعلام في جنيف أو في فيينا أو في اللجان الإقليمية كمراكز إعلام في ذلك المكان وكدوائر إعلامية للهيئة التي تخدمها .

٤٧ - وفي بلد ما يكون للممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لقب وصلاحيات مدير مركز للامم المتحدة للإعلام (باراغواي ، بوليفيا) أو موظف يعمل كمدير . وفي مكان آخر ، يقوم الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومدير مركز الامم المتحدة للإعلام بوظائف مختلفة تمام الاختلاف ومنفصلة . وفي بلد ثالث ، يساعد ملحق صحفي معين محليا الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومدير مركز الامم المتحدة للإعلام . وفي بلد آخر ، يقوم الممثل المقيم بوظائف مدير مركز الإعلام دون أن توفر له خدمات ملحق صحفي . وأثناء الغياب المؤقت أو الاطول مدى لمدير مركز إعلام (اجازة ، وظيفة شاغرة) ، ينوب عنه الملحق الصحفي أو المساعد الإداري مدة قد تطول كثيرا في بعض الاحيان .

٤٨ - ويمارس مديرو المراكز مهامهم على مستويات مختلفة من المسؤولية - في الرتبة مد - ٢ على نحو استثنائي باريس) ، أو في الرتبة مد - ١ على نحو أقل ندرة (بكين وبيروت وجنيف وطوكيو وفيينا ولندن وموسكو ونيروربي ونيودلهي وواشنطن العاصمة) . ومديرو معظم المراكز في الرتبة ف - ٥ و ف - ٤ ، وعلى نحو أقل ندرة في الرتبة ف - ٣ . وقد حددت لجنة البرنامج والتنسيق معايير "موضوعية" و "منصفة" للمطابقة بين الرتب والمسؤوليات ، تأخذ في الاعتبار قدرة المدير على إجراء ومواصلة الاتصالات

بالمسؤولين في البلدان المضيفة ، والتوازن بين المناطق الجغرافية ، وعدد أو أهمية البلدان التي تقدم الخدمات اليها . ودرجة التعقيد التي تتسم بها المهام ، وعدد الموظفين الذين يجب الإشراف عليهم ، وعدد اجتماعات الأمم المتحدة التي ينبغي تغطيتها ، والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الاعلام (A/C.5/43/1/Rev.1) .

٤٩ - وأيد الفريق المعني باستعراض الوظائف هذا النهج في عام ١٩٨٨ واقترح أن تتراوح رتب مديري مراكز الأمم المتحدة للاعلام ودوائر الأمم المتحدة للإعلام بين ف - ٣ و مد - ١ حسب درجة التعقيد التي تتسم بها المهام . ومن هذا المنظور ، وحيث أن العلاقات مع السلطات الحكومية في البلد المضيف بالغة الاهمية وأن شخصية مدير المركز تؤدي دورا أساسيا ، فيبدو أن من غير الحكمة قصر مدة بقاء مدير مركز للاعلام في نفس الوظيفة على أربعة أعوام .

٥٠ - ولابد بالطبع من تفادي التحجر الذي قد يؤدي اليه بقاء مدير في بلد معين مدة طويلة للغاية . وحرص الادارة الجديدة على قابلية التحرك والانتقال أمر ممكن فهمه تماما . بيد أنه ينبغي أيضا معرفة كيفية الاستفادة من بعض الاستثمارات السيكولوجية والأدبية التي لا يمكن أن تتم إلا مع مرور الوقت . ويبدو أن قصر وجود نفس المدير في نفس البلد على أربع سنوات إجراء غير مناسب . وبالتالي ، توصي رئيسة ادارة شؤون الإعلام بالرجوع عن قرار قائم على نوايا طيبة لكن آثاره ضارة .

باء - اختلاف هياكل الاستقبال والنقل

٥١ - إن تعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتنوع السياقات وشبكات وسائط الإعلام التي تتلاقى مع الدوائر الخارجية لادارة شؤون الاعلام يضفيان على كل مركز إعلام صبغة فريدة من نوعها . ويؤثر الموقع الجغرافي السياسي للبلد المضيف والدور الذي يقوم به داخل الأمم المتحدة في أنشطة المراكز في اتجاه أو آخر . وتعدد مرافق التعليم ومستوى معرفة القراءة والكتابة ، واللغات المستخدمة ودرجة حرية التعبير المعترف بها عمليا ، مدى تقبل قطاعات الرأي العام والجماهير الأكثر تخصصا ، وتؤثر في أداء المراكز وتنظيمها ، وفي الأهمية التي تولى للوظائف العادية والخارجة عن النطاق وفي تحديد نسب المواد المكتوبة والمواد السمعية البصرية ، مما يهم ادارة شؤون الإعلام وادارة البحوث وجمع المعلومات والأجهزة والادارات الأخرى في الأمم المتحدة .

٥٢ - وبالتالي ، فإن متانة وكثافة شبكات الإعلام في البلد المضيف تؤثران في دور مركز الإعلام في النشر تأثيرا حاسما . ولا يتعدى معدل معرفة القراءة والكتابة ، في نحو ٤٠ من الدول الأعضاء ، ٨ في المائة من السكان ولا تصل الصحافة المكتوبة إلا لنسبة قليلة جدا من هؤلاء . كذلك ، فإن كون البلدان الصناعية تطبع عشرة أضعاف ما تطبعه البلدان النامية من صحف يومية ، وتنتج ١٥ ضعف ما تنتجه تلك البلدان من برامج اذاعية وتلفزيونية حقيقة ينبغي ألا يستخف بها . كما ينبغي الإشارة الى أن زهاء عشرين من الدول الأعضاء ليس لديها أي شبكة وطنية للبث الإذاعي والتلفزيوني وأن البلدان الصناعية تراقب وتنتج ما يزيد على ٧٠ في المائة من البرامج التلفزيونية وعلى أكثر من ٦٥ في المائة من البرامج الاذاعية للبلدان النامية .

٥٣ - وتتوقف أهمية دور مراكز الإعلام في نشر المعلومات على وجود وكالة أنباء تتخذ مهمتها في البلدان التي تخدمها هذه المراكز أبعادا عالمية (وكالة الانباء الفرنسية ، وكالة أسوشيايتد برس ، وكالة رويتر) أو وكالات أنباء يتجاز تأثيرها حدود بلدان المنشأ (وكالة أنباء الكاريبي في منطقة البحر الكاريبي ، مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ، وكالة DNB ، وكالة تانيوج ، وكالة تاس) . وكما شددت الجمعية العامة في القرار ١٤٠٥ (د - ١٤) ، ينبغي إنشاء مراكز للأمم المتحدة للإعلام "لاسيما في المناطق التي تكون فيها وسائط الاتصال الجماهيري أقل تقدما" . ومن نافلة القول أن صحافة مكتوبة هزيلة تتميز بفقر محتوياتها وتوزيعها المحدود لا يمكن أن تكون وسيلة نقل فعالة لمعلومات الأمم المتحدة .

٥٤ - وستحتاج مراكز الأمم المتحدة للإعلام في البلدان الصناعية الى التركيز على توزيع المنشورات والكتيبات ، وجمع المعلومات لفائدة ادارة البحوث وجمع المعلومات والتماس دعم الأوساط الجامعية والأكاديمية . وينبغي ألا تُهمل "القصاصات" و "البيانات" السمعية البصرية ، شريطة ألا يغيب عن الأذهان أنه لا يمكن الوصول في أي وقت الى موجات الإذاعة أو التلفزيون في هذه الدول ، على خلاف ما يمكن ويجب أن يحدث في البلدان النامية التي تتسم الشبكة السمعية البصرية فيها بدرجة أقل من الكثافة . وعلى البلدان النامية ، من جانبها ، أن تشجع استخدام الوسائط السمعية البصرية والإذاعة . وستقوم أشرطة الفيديو بدور كبير في هذا الصدد ، حتى في البلدان التي تحتل فيها الصحافة المكتوبة مكانا بارزا ، مثل الهند .

٥٥ - ولذا يبدو أن من الأساسي استخدام وسائط الإعلام بشكل تمييزي نوعا ما . غير أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الوثائق المكتوبة أو جزءا منها على الأقل ، موجه

أولا ، في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء ، للأوساط الرسمية والصحفيين والمعلقين المتخصصين . ويعني مندوبو الدول الأعضاء وممثلوها لدى الوكالات المتخصصة مباشرة بنشر المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة . وهذه المعلومات بمثابة سنتج تضفي عليه ادارة شؤون الاعلام طابع الصحة والاستمرار الذي تتسم به الجريدة الرسمية . وهي تستخدم في آن واحد كحجج ووثائق عن أهداف المنظمة ومشاريعها التي سيتعين عليهم تقديم تقارير عنها الى حكوماتهم .

جيم - نسبية أوضاع الهيئات الداعمة

٥٦ - لا يتوقف دور مراكز الإعلام على نوعية مرافق الاستقبال والنقل التي توفرها شبكة وسائط الاعلام الموجودة في البلد المضيف ، وإنما يتوقف أيضا على أهمية ونشاط رابطات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشتى المنظمات التي تسهم ، بشكل أساسي أو ثانوي ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في دعم الأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة .

٥٧ - ويشدد الدليل العملي المتعلق بتشغيل مراكز الأمم المتحدة للإعلام ودوائر الأمم المتحدة للإعلام ، في الفقرات من ١٤٠ الى ١٤٥ ، على الدور المساعد والداعم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في إعداد البرامج الإعلامية التي يتعين عليها تنفيذها ، سواء كان الأمر يتعلق برابطات نسائية أو رابطات للشباب ، أو نقابات عمال أو أرباب عمل ، أو رابطات مدنية أو تجمعات دينية . وينص أيضا على أنه في البلدان التي لا توجد فيها رابطات للأمم المتحدة ، يجب السعي بجميع الوسائل الى إنشاء رابطات من ذلك النوع ، في اتصال بالحكومات المعنية ، وفقا للأنظمة النموذجية التي يوفرها الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة .

٥٨ - ويجب أن يساعد قسم المنظمات غير الحكومية ، داخل ادارة شؤون الإعلام ، في إنشاء لجان أو مجموعات مختلفة الأنواع من المنظمات غير الحكومية وأن يوفر لها لوائح نموذجية ويسدي لها المشورة اللازمة بهذا الخصوص . ولهذا الغرض ، يطلب الى مديري المراكز وضع واستكمال سجلات بأهم المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة التي تخدمها المراكز . كما أن عليهم اطلاع المقر على ما يجرونه من اتصالات معها ، بتخصيص فقرة لها بانتظام في التقارير التي يقدمونها الى المقر عن أنشطتهم .

٥٩ - ويتبع مديرو مراكز الإعلام هذه التوجيهات بدرجات مختلفة من الاستعداد

والحماس . وقد أضيف اليها توصيات مفتشي وحدة التفتيش المشتركة التي يبدو أنه لم يكن لها تأثير . وفي الواقع ، طلب هؤلاء المفتشون ، في تقريرهم JIV/REP/79/10 ، أن تدعو الجمعية العامة الدول الاعضاء الى تيسير أو تعزيز إنشاء رابطات للأمم المتحدة . وفي البلدان التي توجد فيها أندية للأمم المتحدة وأندية لليونسكو أو رابطات للأمم المتحدة ذات هيكل متين ، اقترحت التوصية ٣٤ من التقرير حلا عمليا مهما . فقد دعت الأمين العام الى أن يأذن لهذه الهيئات ، على سبيل التجربة وبمقتضى اتفاقات تعاقدية ، بالاشتراك في أنشطة مراكز الإعلام لنشر المعلومات ، كي تصبح هكذا مساعدا دائما لها .

٦٠ - ومع أن التوصية ٣٤ هذه لم يكن لها التأثير المنشود ، فإن هناك حاجة مستمرة الى تعزيز العلاقات في الميدان بين مراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات غير الحكومية . وفي هذا الصدد ، يبدو أن القرار التي اتخذته ادارة شؤون الاعلام الجديدة بفصل مسألة مراكز الأمم المتحدة للإعلام عن مسألة المنظمات غير الحكومية وإناطة المسؤولية عنهما بقسمين منفصلين ليس له مبرر . فالترابط الوثيق بين المشاكل التي يتعين على كل منهما حلها في سعيهما لتحقيق أهدافهما المشتركة لا يسمح بمعالجة منفصلة ، ولو داخل ادارة شؤون الاعلام ذاتها .

٦١ - ولم تفقد توجيهات الدليل العملي وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة شيئا من أهميتها . وعلى وجه الخصوص ، تستحق التوصية ٣٤ ، التي لم يشرع بعد في تنفيذها ، أن تعرض من جديد . فهي لا تستجيب لحاجة فقط ، وإنما يبدو من المناسب ، في فترة من التقشف في الميزانية ، العمل بشكل جزئي أو غير جزئي على تحويل منظمات داعمة مثل رابطات الأمم المتحدة الى هيئات تنوب عن مراكز الأمم المتحدة للإعلام أو حتى تحل محلها أو تضطلع نيابة عنها بأنشطة معينة ، خاصة فيما يتعلق بميدان التعليم والبرامج المدرسية .

٦٢ - وتشكل رابطات الأمم المتحدة ، نظرا لمجال عملها ومواقعها الجغرافية داخل نفس البلد وطبيعة ونوع المجتمعات المهيمنة ، منظمات يختلف اتجاهها وتأثيرها اختلافا كبيرا من بلد الى آخر ، حتى ولو كانت تحكمها أنظمة مماثلة . وستبدي في الأماكن التي توجد فيها درجة مختلفة من النشاط أو ستعتمد على مؤسسات متفاوتة الثراء . وسيميل بعضها الى التحول الى فروع لحركة جامعية أو اتخاذ صبغة سياسية ، في حين أن البعض الآخر سيفتقر الى التغطية والوزن الكافيين لفرض نفسه على وسطه وعلى الجدل السياسي . وأخيرا ، ستكون لبعض رابطات الأمم المتحدة فروع محلية سيكون نشاطها في الأقاليم أكبر منه في العاصمة .

٦٣ - ومن هذا المنظور ، يمكن لوكيلة الامين العام المسؤولة عن ادارة شؤون الاعلام أن تعقد إذن بعض الاتفاقات مع مجموعات من المنظمات غير الحكومية ، والافضل أن تكون رابطات للامم المتحدة ، كي تكلفها بالقيام ببعض العمليات أو اشراكها في أنشطة إعلامية مختلفة . وستحظى هذه التدابير بالقبول خصوصا وأن مراكز الامم المتحدة للإعلام أصبحت مكلفة الآن التماس الدعم المالي والاداري من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، بغية تعزيز برامج الامم المتحدة وأهدافها .

٦٤ - ويمكننا في هذا الصدد أن نضرب مثلا برابطة الامم المتحدة في جامايكا . فهذه الرابطة الراسخة في عاصمة البلد تعمل على توسيع نطاق أنشطتها عن طريق إنشاء فروع لها في الاقاليم . وهي تقوم حقيقة ، في بلد لا يوجد فيه مركز للامم المتحدة للإعلام ، بدور مكتب ميداني خاص تابع لادارة شؤون الاعلام . وفي المناقشة التي بدأت مؤخرا لمعرفة ما إذا كان ينبغي نقل مركز الامم المتحدة للإعلام الموجود في بورت أوف سبين الى كنغستون أم لا ، ربما تكون إحدى الحجج الاكثر وجاهة المؤيدة للإبقاء على الوضع الحالي هي وجود رابطة الامم المتحدة هذه التي تعمل بفعالية كبيرة في خدمة الامم المتحدة . وفي سياق آخر ، تؤدي رابطة الامم المتحدة في كندا دورا مماثلا ، وسيكون السعي الى تغيير هذه الحالة بالتأكيد غير مفيد وضربا من ضروب التبذير .

ثالثا - تكييف المراكز مع احتياجات المستهدفين

ألف - تحديد التوقعات

٦٥ - من الواضح أن توقعات المناطق والبلدان واحتياجاتها ، وقيودها ومصاعبها في مجال الإعلام تختلف فيما بينها وأنه يجب إجراء تنويع محدد في اللغات والأساليب . فمركز الامم المتحدة للإعلام هو "الوجه العلني" والواجهة الرسمية للامم المتحدة . لذا لا يمكن تغيير الرسالة بتغيير المدى أو النطاق الزمني . بيد أن وجود وجه واحد ليس معناه عدم استخدام تعبيرات وجيهة مختلفة . ولا يمكن تجاهل اختلاف التقاليد التاريخية التي شكلت النفوس والنظم السياسية وشبكات الوسائط الإعلامية . ولابلاغ رسالة الامم المتحدة على الوجه الصحيح ، يجب أن تسعى هذه الرسالة الى تحقيق الصفة العالمية ، متلافية في ذات الوقت التماثل الذي يتخللها في كثير من الاحيان .

٦٦ - والحاجة الى وجود رسالة واحدة متجانسة لا تقضي على المشكلة الرئيسية المتمثلة في اختلاف الجماهير والاهداف . فمن الضروري إيلاء الاولوية لمشكلة تكييف

الرسالة وضبطها وفقا للرأي العام ووسائط الإعلام وممثلي الحكومة الذين تختلف احتياجاتهم وقدراتهم ومهامهم فيما يتعلق بنشر وتلقي رسالة الأمم المتحدة .

٦٧ - وهناك بعض القواعد الأولية التي تنظم دائما أي شبكة اتصال ، لا ينبغي أن تغيب عن نظر مديري مراكز الأمم المتحدة للإعلام ودوائر الأمم المتحدة للإعلام ، ولا مديري شعب ادارة شؤون الإعلام الذين يشرفون عليهم . وكما لا يوجد مواطن عالمي لا يوجد نموذج وسط للسامع أو القارئ . فالرأي العام العالمي ليس سوى جماع الآراء الاقليمية و/أو الوطنية ، ولا يمكن الحيلولة بينه وبين اتخاذ وجهة نظر محلية ضيقة للغاية الا عن طريق اتخاذ نهج في الإعلام يتسم بأنه تعليمي تقدمي الى أبعد الحدود . كما لا ينبغي أن ننسى أن من الصعب إضفاء الدقة على رسالة بسيطة أو إضفاء البساطة على رسالة دقيقة ، وأنه على الرغم من أن نفس الرسالة يمكن ارسالها بالكلمة المكتوبة أو بالصورة ، فإن الصورة تقدمها بشكل مختلف عن المكتوب .

٦٨ - وتحدد المصالح الغالبة والمشاغل الرئيسية للمناطق والدول الاطار الذي لا بد أن تدخل فيه قضايا الأمم المتحدة وتتكيف معه . فأهمية المعلومات والاثر المترتب عليها في الحياة اليومية والتغييرات التي تتضمنها في الأجل الطويل تختلف في أهميتها ووزنها من فرد لآخر ، كما تختلف حسب الشعوب وقطاعات المجتمع والذاكرة الجماعية .

٦٩ - وقد بينت دراسة شاملة نشرت في عام ١٩٨٣ (A/AC.198/61) أن مديري مراكز الإعلام يرغبون في أن تكون المواد الإعلامية ملائمة للتوقعات المحلية بشكل أفضل . وكما لا توجد توقعات عامة لا توجد توقعات عالمية ، وصورة الأمم المتحدة ستصبح أكثر إبهاما اذا بذلت محاولة للاستجابة لتوقعات تتسم بأنها غامضة ومشوشة .

٧٠ - وأثر عمليات الأمم المتحدة في مجموعة واسعة من المجالات لا يزداد نتيجة لأن هناك مركز إعلام يسعى الى أن يغطي بشكل شامل جميع المواضيع المسؤول عن الابلاغ عنها الى البلد الذي يخدمه والتي من المفروض أن يعبئ الرأي العام بشأنها . فكفاءة هذا المركز المرجوة قد تنجم على الأرجح من قدرته على تنسيق نشر المعلومات بشكل يناسب الطلب الداخلي في البلدان المضيفة ، وقدرته ، في ضوء البيئة السياسية والاجتماعية - الثقافية ، على تحديد القنوات التي يمكن من خلالها نشر رسالة الأمم المتحدة .

٧١ - ويشيع في جميع المواضيع ذات الاولوية أو الاساسية التي تركز عليها الجمعية العامة المثل المشترك المتمثل في تعزيز وحماية كرامة الانسان . بيد أنه قد يكون مثلا تختلف إزاءه النهج والمعالجات ويتخذ تحقيقه مسالك مختلفة . فوسائط الإعلام تغطي المعلومات المتعلقة بالامم المتحدة بشكل أو بآخر ، بيد أنه تضع دائما نصب عينيها احتياجات وتوقعات فئة سكانية معينة لا يمكن عادة الوصول اليها بالكلمة المكتوبة ، ولا يتحقق الوصول اليها الا بشكل متقطع بالوسائل السمعية - البصرية . وبدلا من مطالبة مراكز الامم المتحدة للإعلام بتقديم معلومات عن مجموعة القضايا كلها ، مع المجازفة بأن تكون النتيجة هي عدم المبالاة ، فمن الافضل دعوتها الى تعزيز المواقع المكتسبة والتأكيد على القضايا ذات القدرة الفائقة على التعبئة وذات الاهتمام البالغ في البلدان التي تعمل فيها هذه المراكز .

٧٢ - واذا أردنا الاستفادة من مراكز الامم المتحدة للإعلام ، فلا بد من التفرقة بينها . ففي مكان ما ، قد يفهم الكفاح من أجل كرامة الانسان أفضل الفهم ، ويقدر أحسن التقدير اذا عولج من وجهة نظر الجهود المبذولة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات القوية . في حين يكون من الافضل ، في أماكن أخرى ، التأكيد على أهمية قضية الفصل العنصري أو حقوق الشعب الفلسطيني . وبناء عليه فإن إرسال مواد إعلامية الى جميع مراكز الإعلام تتعلق بجميع الموضوعات التي تغطيها الامم المتحدة بمقادير متساوية وبدون تمييز أمر مكلف لا طائل من ورائه . ومن الانسب الاهتداء الى ما يهتم به الرأي العام أكثر ، وكيفية تعبئته على أفضل وجه ، للتمكن من الحكم على رسائل المنشورات والاشرطة وتعديلها وفقا لذلك .

٧٣ - وفي عام ١٩٨٧ تلقت جميع مراكز الامم المتحدة للإعلام استبيانا طلب فيه من مديريها على وجه الخصوص أن يحددوا مواطن القوة والضعف في المكاتب التي يرأسونها . وزودت الردود الواردة ادارة شؤون الإعلام بكم هائل من البيانات والارقام اختلفت في قيمتها ومدى فائدتها . بيد أن هذا الاستبيان لم يطلب من مراكز الامم المتحدة للإعلام أن تبين قضايا الامم المتحدة التي تثير أكبر وأقل قدر من الاستجابة في البلد المضيف . وتلك ثغرة يلزم سدها ، نظرا لانه لن يكون من المتيسر تنظيم نشر للمواد الإعلامية يتميز بقدر أكبر من الانتقائية وتحديد المجموعات المستهدفة الا بتحسين المعرفة بالقضايا على أساس جمهورها الحقيقي .

٧٤ - ومن الضروري انتاج ما سيستوعب فقط ، كما يلزم تكييف انتاج المعلومات بشكل يوافق استعمالها . وكثيرا ما تنسى هذه الحقيقة على مستوى المقر . وإن كانت ماثلة

في الميدان . وتزدحم مباني المراكز بفيض من المواد الإعلامية ولاسيما المواد المطبوعة ، وهو فيض لم يطلب أو يؤخذ ، بصرف النظر عن مدى حماس الموظفين .

٧٥ - ومن الضروري أيضا أن تكون في حوزة أولئك الذين يوجه اليهم إعلام الأمم المتحدة الوثائق الأساسية التي تمكنهم من معرفة ما قد يريدون طلبه . فأولئك الذين يعملون في الميدان ليسوا بالضرورة في وضع يسمح لهم بمعرفة ما يمكن الحصول عليه أو ما هو متوفر . وقد لوحظ في بعض البلدان الشديدة الفقر - ملديف ، على سبيل المثال - أنه كثيرا ما يحدث نقص في المراجع التي لا يمكن بدونها تقديم الطلبات سليمة للحصول على معلومات .

باء - تشكيل المحتوى

٧٦ - يبدو أن السؤال "لمن تعمل الادارة ؟" لا يطرح داخل ادارة شؤون الإعلام بقدر كاف من الوضوح والاهتمام . بيد أنه لن يمكن تنويع القائمة وتشكيل المحتوى وتكييفه الا في ضوء الرد على هذا السؤال . وليس من المتيسر إرضاء احتياجات الصحافة المكتوبة ووسائط الإعلام السمعية - البصرية واحتياجات المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين وممثلي ومندوبي حكومات الدول الأعضاء بنفس الطريقة . كما لا يمكن ارسال نتاج موحد الى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم المستهدفين النهائيين والوسطاء والهيئات الناقلة أو الهيئات المساعدة .

٧٧ - وكثيرا ما يشكو كُتّاب الافتتاحيات والصحفيون الذين تجري مقابلتهم في أمريكا اللاتينية والهند والمناطق المحيطة من أن ادارة شؤون الإعلام لا تزودهم بمنتجات نهائية حسنة الاعداد بالقدر الكافي . ومن رأيهم أن الأسلوب وطرق التعبير الثقيلة والخرقاء كثيرا ما تحتاج الى تحسين . ويشيرون الى كثرة وجود نقص في المقتطفات الهامة والموجزات الدقيقة للندوات أو المناقشات الرئيسية .

٧٨ - ويرحب الصحفيون بشكل خاص بالكراسات والرسائل الاخبارية لقيمتها الإعلامية ، وخاصة تلك الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ويجرون في ذلك السياق ، مقارنات لا تتضمن دائما ثناء على ادارة شؤون الإعلام . وقد يشار ، بالطبع ، الى الموارد المالية المحدودة المتوفرة لهذه الادارة كعذر للنوعية الرديئة للوثائق المطبوعة أو عدم مناسبتها . وبوسعنا أيضا أن نلاحظ أن عدم الانتاج أفضل من دفع المال لانتاج شيء لا يفيد كثيرا .

٧٩ - وفي تقرير مفتش وحدة التفتيش المشتركة عن عام ١٩٧٩ ، تساءل هؤلاء المفتشون عما اذا كان ينبغي لادارة شؤون الإعلام أن تمارس نوعا من الانتقائية للمعلومات . وكان من رأيهم أن بوسع كبار الموظفين بالمقر ، بل وينبغي لهم ، أن ينتقوا المعلومات في ضوء ما تعتبره المراكز مهما للبلدان التي تخدمها ولمنطقتها . ولم يكن من المطلوب من ادارة شؤون الإعلام أن يكون دورها ازدواجا لعمل وكالات الانباء الرئيسية ، مع المجازفة بالقيام في وقت متأخر للغاية بنشر ما تكون وكالات الانباء قد نقلته بالفعل ، فيوم واحد يمكن أن يكون حاسما في هذا المجال .

٨٠ - وفيما يتعلق بالوثائق . ينبغي لمراكز الامم المتحدة للإعلام أن تتلقى وتوزع جميع المنشورات التي تتناول أنشطة الامم المتحدة ككل والتي تهم المنظمات غير الحكومية والاوساط التعليمية بشكل خاص ، نظرا لان كلا منها في حاجة الى الوثائق أكبر من حاجته الى آخر الاخبار . وفي ميدان أحداث الساعة . سيكون لمراكز الامم المتحدة للإعلام ، ولادارة شؤون الإعلام من خلالها ، دور تكميلي تؤديه هو نقل ما لم تعلق وكالات الانباء عليه بصفة خاصة ، مع إثرائه بمواد أكثر في نفس الوقت .

٨١ - ويطلب كُتّاب الافتتاحيات والمعلنون المتخصصون منتجات نصف مجهزة لا مواد خام . وهم في حاجة الى موجزات ، ونصوص مكتوبة بأسلوب بسيط ، ورسائل اخبارية شهرية وكراسات جيدة التصميم ، وأخبار منتقاة ومقدمة من وجهة نظر الامم المتحدة ومطبوعة بطابعها . ووكالات الانباء لها متطلبات مختلفة . فهي تريد الحقائق والاقتباسات والتواريخ أولا . وهي تشكو عندما تخفق المراكز في تزويدها بالمراجع المؤرخة للقرارات والنصوص الداعمة . وليست وكالات الأنباء أو الصحفيون في حاجة الى تزويدهم بالبلاغات التي لا تفعل شيئا سوى أن تكرر ، بعد تأخير ، ما هو قديم أو معروف بالفعل عن طريق جهود مراسلي وسائط الإعلام الذين يتمثل عملهم بالضبط في معرفة الاحداث ثم نقلها في أسرع وقت ممكن .

٨٢ - وتنظم المعلومات المقدمة الى مندوبي وممثلي الحكومات مبادئ مختلفة . فالصحافة المطبوعة تؤكد ضرورة السرعة والحداثة والانتظام ، في حين يتعين على الدبلوماسيين والخبراء أن يخطروا حكوماتهم بما قالوه هم أنفسهم أو بما قاله زملاؤهم في هذا الموضوع أو ذاك . عندئذ تكون الغلبة للموشوقية ، كما سيختلف أسلوب تقديم محاضر الجلسات بالضرورة عن الاسلوب المستخدم في الموجزات الصحفية . وسيستغرق إعدادها وقتا أطول ، وإن كان من المهم أيضا ألا يؤدي ذلك الى تقارير مفرطة في الايجاز وناقصة في الدقة .

٨٣ - ومن الأهمية الكبرى معرفة أولئك الذين توجه اليهم ادارة شؤون الإعلام ومراكز الإعلام معلوماتها ، مع تذكر أنه ليس من المتيسر أداء الخدمات للمنظمات غير الحكومية ووكالات الانباء ، والصحافة المكتوبة وممثلي الحكومات في نفس الوقت . ويتطلب نفس المحتوى أشكالا وتعبئات مختلفة . وليس من المتيسر ولا من الواجب الاستعاضة عن الكراسات بالموجزات ، أو الاستعاضة بالموجزات عن محاضر الجلسات . ولابد للخدمات من أن تتناسب مع استخدام الجهة المستهدفة ، فالدبلوماسي لن يستفيد من موجز صحفي كما لن يستفيد الصحفي من محضر جلسة .

٨٤ - ومتى أرسيت دعائم هذه الاختلافات ، فسيكون استخدام وسائط الإعلام السمعية البصرية مهما بشكل غير مباشر فقط للحكومات والدبلوماسيين ووكالات الانباء ؛ في حين ستكون ذات أهمية قصوى للرأي العام الذي غالبا ما يكون أميا ، في شكل تمثيليات وشائقية أو برامج اذاعية ، أو قصاصات أو اعلانات . وستكون ذات أهمية أيضا للمنظمات غير الحكومية والدوائر الجامعية من خلال الافلام ، سواء كانت وشائقية أو غير ذلك . ونظرا لانها تتضمن صورا مرئية وصوتية المقصود منها الاقناع من خلال اثارة العواطف بدلا من المناقشات الجامدة ، فسيكون الوعي بالسياقات ذا أهمية خاصة . بيد أنه فيما يتعلق سواء بوسائط الإعلام السمعية - البصرية أو وسائط الإعلام المكتوبة ، فسيتعين على ادارة شؤون الإعلام ومراكز الإعلام أن تعالج بدقة مشكلة المكان الذي تقدم فيه الرسالة والاشخاص الذين تستهدفهم ، وجمهورها والقنوات التي تستخدمها لنقلها ، كيما يكون هناك تكييف مستمر لها وفقا للتوقعات والاحتياجات .

رابعا - عدم التناسب بين الوسائل والغايات

ألف - طموح الاهداف واتساع المهام

٨٥ - أعاد اصلاح عام ١٩٨٧ ، بدلا من إعادة تحديد المهام في ضوء الموارد المتاحة ، تأكيد اختصاصات ادارة شؤون الإعلام ، دون خشية اتساع نطاق عملها أو اتساع مدى الانشطة التي تمارسها . ولم يكن هناك مجال لاتساق الاختصاصات والمطامح مع المنطق ، ولكن بالرغم من ذلك وصل تواضع الموارد البشرية والمالية الى الحد الذي كادت فيه الاختصاصات تبدو غير ذات هدف والمطامح بدون أساس .

٨٦ - واشتملت الميزانية البرنامجية لادارة شؤون الإعلام لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ على عدة مهام ، منها "تعزيز أنشطة مراكز الإعلام وكفالة وجود دينامي لها في أكبر

عدد ممكن من البلدان" . واعتبر هذا "جانبا أساسيا" في الجهود التي تبذل لاعطاء "زخم جديد" لعمل ادارة شؤون الإعلام واتاحة الفرصة لها "لكي تتكيف مع تطور احتياجات شعوب العالم في مجال المعلومات المتعلقة بالامم المتحدة" . ويمكن التساؤل عندئذ كيف يمكن تعزيز الانشطة في إطار اعتمادات الميزانية وأعداد من الموظفين محدودة جدا .

٨٧ - ويعتبر برنامج الانشطة في الواقع متسع لغاية . ولم يكف عن الاتساع مع نمو شبكة مراكز الإعلام وازديادها في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩ من ٥٩ الى ٦٨ مركزا ، ولايبدو أن المسؤول الحالي عن ادارة شؤون الإعلام يرى ضرورة وقف هذا التوسع . وبالنسبة للقرارات التي يتعين أن تتخذها الشعبة الجديدة لمراكز الإعلام ، فقد وضعت في المقام الاول ادخال الاساليب التقنية الجديدة في مجال الاتصال والبث الاذاعي ، وزيادة القطاعات التي يغطيها بث المنتجات الإعلامية ، وارسال مواد إعلامية اضافية الى الـ ٨٥ بلدا المحرومة من وجود أحد مراكز الامم المتحدة للإعلام بها .

٨٨ - ويعتزم مدير ادارة شؤون الإعلام حفز القيام بجهد أكثر دواما في مجال المناهج المدرسية واختراق الدوائر الاكاديمية . ويعتزم تطوير الوصول الى وسائط الإعلام الوطنية ، بالاتصال ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك القيام ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، باستطلاع مجال المبادرات المحتملة التي يتعين القيام بها بصورة مشتركة . ويعلق أهمية خاصة على مسائل الترجمة والاقتباس . ويود تشجيع العلاقات الافقية بين مراكز الامم المتحدة للإعلام وضمان أن جميعها تطبق تعليمات الجمعية العامة وتلتزم بطريقة موحدة بالمبادئ التوجيهية للأمانة العامة .

٨٩ - ولمواجهة هذه المهام في إطار المراكز ، تحددت الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ بمبلغ ٢١ مليونا من الدولارات تقريبا ، منها ١٦ مليونا لنفقات الموظفين . وبلغ عدد الموظفين الملحقين بها ، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ٥٥ موظفا بالفئة الفنية و ٣٨٥ موظفا بفئة الخدمات العامة . ومن المقرر أن ينخفض عددهم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بمقدار ١١ و ٨١ موظفا على التوالي ، ونظرا لحالة الموارد المالية والبشرية لمراكز الإعلام ، فإنها تجد صعوبة متزايدة في أداء مهامها التي غدت أكثر قسرا لانها أصبحت أكثر عددا وأكثر اتساعا ، ويؤدي عدم تناسب الوسائل والغايات إذن الى التفكير في إعادة توزيع لانشطتها ومواقعها ، وفي نفس الوقت استعراض مهامها والمفاضلة بينها .

باء - النقص المزمن في الموارد

٩٠ - أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٧٩ بالفعل الى عدد معين من أوجه القصور والضعف التي لم يكن في الامكان علاجها إلاّ بطريقة جزئية نظرا لنقص الموارد المالية والبشرية . وأشارت الوثيقة A/AC.198/61 الصادرة في عام ١٩٨٣ أيضا الى أن "العديد من المراكز" شكت من عدم كفاية الأموال الموضوعة تحت تصرفها للقيام بأنشطتها العامة . ويشير التقرير ACC/1987/CRP الصادر في عام ١٩٨٧ الى أنه في ضوء الدراسات المتنوعة للحالة فإن أداء الجهاز الإعلامي للأمم المتحدة يتسم بالضعف . ويشير الى أوجه نقص خطيرة في مجال المعلومات المتعلقة بالتنمية ولكنه يقتصر على تشخيص الداء دون اقتراح الحلول .

٩١ - ويؤكد هذه التقييمات تحليل ردود مديري المراكز على استبيان ادارة شؤون الإعلام لعام ١٩٨٧ ، علاوة على الملاحظات التي أبداها في الموقع المفتش المسؤول عن التقرير خلال عام ١٩٨٨ . إن أوجه الضعف الرئيسية التي تعاني منها مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، اذا أخذت فرادى ، يمكن أن تبدو نسبية بعض الشيء ، ولكن اذا أخذت في مجموعها فهي تثير القلق لتكررها وانتشارها ، وتعد الشكاوي المتعلقة بنقص الموظفين المتاحين وعدم كفاية موارد الميزانية هي الأكثر تكرارا . ولكن بغض النظر عن هذه الاعتبارات الجارية التي من السهل ربطها بقيود الأزمة المالية ، فإن دراسة التفاصيل تساعد على الكشف عن صورة تثير القلق بصورة أكبر .

٩٢ - ويمنع عدم كفاية الموارد المالية المسؤولين عن المراكز من أداء مهامهم بصورة مرضية . ويؤدي عدم وجود ميزانيات للسفر أو تواضعها الشديد الى الاحساس البالغ بتأثيره الضار ، وفي بلد في مساحة شبه القارة ، مثل الهند ، يجد مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام أن من المستحيل عليه الاشتراك في مؤتمرات أو ندوات تعقد في بومباي أو في مدراس ، في كلكتا أو في بنغالور ، وحتى اذا كانت الأمم المتحدة تمتلك ، بفضل الصحافة الوطنية وشبكة التلفزيون الاتحادية ، وسائل اشعاع مستمرة ، فإنه لا يمكن القيام بالاتصالات الشخصية مع عواصم المقاطعات الكبرى ، مما يهدد بالغاء الآثار الرئيسية للجهد الذي يبذل في نيودلهي .

٩٣ - ويصبح نفس الشيء في ظروف أكثر تنوعا . ويشير المسؤول عن الخدمات الإعلامية بمدغشقر الى أن أنشطته ، نظرا لعدم قيامه بجولات في المقاطعات ، تقتصر على العاصمة التي لا تضم سوى عُشر سكان البلد . ويضطر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في

بورت - أوف - سبين ، الذي يتحمل مسؤولية دون اقليمية تمتد الى نحو خمسة عشر بلدا بمنطقة البحر الكاريبي ، الى مقر مجال عمله الى ترينيداد وتوباغو . ويضطر مدير دائرة الامم المتحدة للإعلام في فيينا الى خفض تنقلاته الى الحد الادنى في المانيا الاتحادية الداخلة في نطاق ولايته . وتم تسجيل تخوفات مماثلة لدى مدير مركز واشنطن الذي لا يمكنه اقامة صلة شخصية مع المجتمعات الجامعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالولايات في بلد لا يزال يعد المساهم الاكبر في ميزانية الامم المتحدة .

٩٤ - وأحيانا فإن مركزا ما قد لا يكون في وضع يمكنه من الاشتراك في وكالة أنباء اقليمية ، وعليه أن يتعرض لمخاطرة معرفة ما يفترض أن يكون قد نقله بالفعل . وأحيانا ، قد يعوق ارتفاع التعريفات البريدية وزيادة حجم وشائق الامم المتحدة ارسال منتجات إعلامية وقد يعجل بجعل المادة الإعلامية غير قابلة للاستعمال . وفضلا عن ذلك ، لن يكون في مقدور مركز الامم المتحدة للإعلام من الناحية المالية القيام بعمل اعلامي مشترك بتسهيل الوصول الى مصارف البيانات ونظم المعلومات التابعة للهيئات المختلفة للامم المتحدة (النظم الدولية لابلاغ المعلومات ، ونظام المعلومات الاحصائية للامم المتحدة ، ونظام المعلومات الدولية للعلوم الزراعية والتكنولوجيا ، ونظام الإحالة العالمي لمعلومات البيانات المناخية) .

٩٥ - ويزيد من خطورة غياب التدريب المستمر واستحالة الاستعانة بموظفين مؤقتين ، الافتقار الى المعدات الالكترونية وقدم الموجود منها . وبالمقارنة بالوكالات المتخصصة ، المزودة عادة بصورة أفضل بموارد المعلومات ، وأيضا بالمراكز الثقافية الوطنية وخاصة في البلدان الصناعية ، فإن مراكز الامم المتحدة للإعلام مضطرة لأن تبدو في صورة تثير الاسى . ولن يمكن بلوغ تأثير الاجتذاب الذي تسعى اليه ، حتى لو لم يفسح المجال لتأثير الشني .

٩٦ - وفي بعض البلدان ، تثور مشاكل محلية ، وبصفة خاصة عندما يكون اختيار الاماكن محدودا أو ما إذا كانت حكومة البلد المضيف ستضع الاماكن بدون مقابل تحت تصرف مركز الامم المتحدة للإعلام أم لا . وسيخلق وضع غير موات مثل المساحة الصغيرة جدا ظروف عمل أقل ملاءمة ، مما سيجعل من الاصعب تنظيم محاضرات فيه ، أو عرض أفلام ، أو عقد حلقات دراسية ، أو تنظيم معارض ، أو ضمان معدل تردد معتاد للقراء على المكتبة الملحقة بالمبنى . ويلعب موقع المركز دورا حاسما في تحقيق الاهداف ، وهو لم يكن بعيدا تماما عن الاعتبارات المالية التي تحكم اختيار الموقع عادة .

٩٧ - وتصطدم مشاكل الترجمة هي أيضا بعقبات تتعلق بالميزانية بوجه خاص ، وتؤكد الوثيقة A/AC.198/61 لعام ١٩٨٣ بالفعل ضرورة ترجمة الوثائق التي تستخدمها المراكز التي تخدم بلدانا لا تتحدث بإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة أو تكون فيها هذه اللغة ذات استخدام محدود . وما يصح بالنسبة لاستنساخ النصوص باليابانية ينسحب أيضا على نشرها بالالمانية أو العربية . ولا تتضمن ملاكات موظفي المراكز مترجمين تحريريين ويتعين بذل جهد خاص في هذا المجال لأن الاستمرار في انتاج وتوزيع مادة إعلامية غير قابلة للاستفادة منها أكثر تكلفة من التفكير في تعيين موظفين مؤقتين من المترجمين التحريريين والشفويين .

جيم - مجال التغييرات المحتملة

٩٨ - يمكن للأزمة المالية أن تفسر ، وفي بعض الاحيان أن تبرر ، التفاوت القائم بين الموارد المستخدمة والاهداف المراد تحقيقها في إطار مراكز الامم المتحدة للإعلام . وفي الإمكان مع ذلك الشروع في اجراء تغييرات تؤدي ، بدون زيادة مقدار النفقات أو باتاحة الفرصة لتوزيعها بطريقة أفضل ، الى ادخال تحسينات ملموسة على عمل المراكز . وستؤثر التغيرات والاصلاحات بصفة خاصة على ثلاثة أنواع من المسائل : عدم انتظام نشر المعلومات وأحيانا ازدواجها ، والتعدد المفرط في التقارير التي يتعين ارسالها الى المقر ، وقائمة مثقلة جدا بالاحتفالات التذكارية .

٩٩ - وفي مجال البيانات المتعلقة بالاحداث الجارية ، فإن التأخير المعتاد من جانب ادارة شؤون الإعلام في تعاملها مع وكالات الانباء يؤدي الى ازدواجية مكلفة ، وليس من المجدي أن تأخذ الادارة على عاتقها اذاعة أنباء عُرف أهمها من خلال وسائط الإعلام قبل ٢٤ أو ٤٨ ساعة من بدء تعميم مراكز الإعلام لها على أساس البرقيات التي تلقتها . وأحيانا تصل المنشورات المتعلقة باحتفال تذكاري خاص الى المركز متأخرة جدا وتمنع أي تعميم لها على نطاق واسع . وعادة ، وبصفة خاصة عندما لا يكون المركز مزودا بنظام بريد الكتروني ، لا تؤخذ في الاعتبار بصورة كافية فروق التوقيت .

١٠٠ - ويكشف تدفق المعلومات بين هيئات وأجهزة الامم المتحدة أو حتى فيما بين شعب ادارة شؤون الإعلام ذاتها عن مجموعة من الاشياء الخارجة عن المألوف . فإن النقص الظاهر في التنسيق بين هذه وتلك يضر سواء بانتظام ارسالها أو تلقيها في الوقت المناسب . ولا يتم بصفة دائمة ابلاغ مراكز الامم المتحدة للإعلام بجميع الاتصالات القائمة بين ادارة شؤون الإعلام أو مؤسسات منظومة الامم المتحدة من ناحية وبين حكومات البلدان

التي تخدمها من ناحية أخرى . ويحدث أيضا ألاّ تخطر حكومة البلد المضيف أو لا تتشاور إلاّ مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في موضوع يتعلق بمراكز الإعلام .

١٠١ - وسيساهم الادخال التدريجي للبريد الالكتروني ، الذي تم بالفعل تزويد ٣٤ مركزا به ، في جعل المرسلات أسرع واجتياز حاجز المناطق المختلفة التوقيت . بيد أن تعميم هذا النظام على جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام يتعين أن يكون مصحوبا بانتقاء أكثر تشددا للمعلومات المرسلة اليها . ومع المراعاة الافضل لوجود شبكة اعلامية وكثافتها ، وبصفة خاصة في البلدان الصناعية ، فإنه سيتسنى تجنب عمليات الازدواج واهدار الأموال والمادة الإعلامية في نفس الوقت .

١٠٢ - ويتعين أن يضاف الى ترشيد تدفقات المعلومات ، الذي يجعل النشر أكثر فعالية ، تبسيط نظام التقارير المرسلة من المراكز الى المقر . ويجدر في الواقع تحرير المزيد من الوقت والسماح للمسؤولين بتكريس وقت أكثر نسبيا للأنشطة التي يتعين عليهم ممارستها من الوقت المخصص لتقييم تقارير عنها وعقد اتصالات بشأنها . ورأت أيضا الوثيقة A/AC.198/61 أن من المستصوب خفض عدد التقارير التي يتعين تقديمها ، وتحسين اجراءات وضعها ووضع صيغ موحدة عن الأنشطة التي من نفس النوع . وهذه التوصيات الصادرة في عام ١٩٨٣ لم تفقد شيئا من حداثتها رغم أنها قديمة .

١٠٣ - وقدم مديرو المراكز ، عند سؤالهم في استبيان ١٩٨٧ ، اقتراحات مفيدة بهذا الشأن . ورأى معظمهم أن النظام الراهن يبدو ثقيلا جدا ويؤدي الى ازدواجات لا ضرورة لها . ولاحظ العديد منهم أن مشاركة أكثر فعالية على الدوام من جانب مركز الإعلام في الحياة الوطنية للبلد الذي يعمل فيه لا ينبغي أن تؤدي الى استيعاب وقت الموظفين الأكفأ في مهام تحريرية ذات فائدة ضئيلة وعلى حساب عمليات تتطلب كفاءة أكبر .

١٠٤ - ويكفي تماما وضع تقرير كل ستة أشهر عن النشاط لابلاغ مقر ادارة شؤون الإعلام عنه . ولا بد أن يتضمن هذا التقرير بيانات ، مصحوبة أو غير مصحوبة بأرقام ، ولكن يتعين بصفة خاصة أن تفسح مجالا أوسع لمقترحات عملية ولتقييمات أقل دبلوماسية أو انتقادية بشكل أكبر ، وأن يشمل جميع عناصر "التقييم الذاتي" ، وكل المعلومات عن نشر المنتجات الإعلامية ، وكذلك عن العمليات ذات الصلة باحتفالات الأمم المتحدة الخاصة وسينطوي هذا النظام على الغاء كل التقارير الخاصة عن الاحتفالات الخاصة التي يكون مضمونها عادة ضحلا . وهو لا يستبعد ارسال مقتطفات من الصحافة ذات قيمة أو مذكرات موجزة عن اجتماع أو حدث ذي مغزى في حالات فردية .

١٠٥ - ومتى جرى التركيز على التقرير المرسل كل ستة أشهر من مركز الامم المتحدة للإعلام الى مقر ادارة شؤون الإعلام ، فسيكون من الملائم الغاء "موجز أنباء الاسبوع" ، أو ادماجه في الموجز الاسبوعي الذي يرسل الى ادارة البحوث وجمع المعلومات ، والذي ينبغي جعل تواتره نصف شهري أو حتى شهري ،وحتى تصبح هذه الوثائق قابلة للاستعمال فعلا ، فإنها يجب أن تكون أكثر اتساما بالموضوعية منها بالتواتر .

١٠٦ - وفي الختام سيسمح تقرير سنوي شامل يعدّ بناء على طلب شعبة مراكز الإعلام باستعراض أبرز أنشطة مراكز الامم المتحدة للإعلام ، ودراسة المشاكل التي تثيرها والحلول المقترحة . وهذا التقرير السنوي ، الذي سيكون هناك احساس أكيد بافتقاده عند احتجابه ، سيكون مختلفا كلية عن التعليق التفسيري المصاحب للميزانية البرنامجية والذي يكتفي به حتى الآن ، عن خطأ .

١٠٧ - وعدا مجالات انتظام الاتصالات وتبسيط نظام تقديم التقارير من هناك مجال لترشيد نظام الاحتفالات التذكارية للأمم المتحدة . وقد أشير في عام ١٩٨٣ ، في وثيقة سبق ذكرها ، الى أنه ينبغي أن تتمتع المراكز "بمرونة معينة" في تحديد توقيت الاحتفالات التذكارية للأمم المتحدة وكذلك بالنسبة "لامكانية ادماجها" . وأعرب مدير ادارة شؤون الإعلام ، في كلمته في بداية عام ١٩٨٨ أمام لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة ، عن قلقه بهذا الشأن . وبدون اتخاذ قرار ، دعا اللجنة الى مناقشة المسألة ، وتحديد عيوبها ومزاياها وتحديد الأنشطة المتصلة بهذه الاحتفالات بصورة أفضل . واقترح أيضا تصنيفها حسب المواضيع الرئيسية نظرا لأن منظومة الأمم المتحدة تشكل كلا مترابطا .

١٠٨ - إن "لاحتفالات الأمم المتحدة" بتضاعفها ينتج عنها أثر تشبعي خالص على الجماهير ووسائط الإعلام . وهي بالتالي تتناقض مع التعبئة المرغوبة للرأي العام . وفي البلدان النامية ، تمنع مشاكل البقاء أو الاشباع اليومي لأبسط الاحتياجات من ايلاء هذه الاحتفالات الاهتمام الذي تستحقه . وفي البلدان الصناعية ، تعتبر الشبكات الاعلامية كثيفة جدا والرسائل عديدة جدا بحيث يكون من الصعب على الدوام ، عدا في حالة وجود أنباء عن حدث عاجل وضاغط ، اضافة المزيد الى ركام الأحداث التي تتطلب اهتمام الجمهور وتستحوذ عليه .

١٠٩ - وسيقرن الحل المرتأى بين تجميع المواضيع وتقسيم جديد للعمل . وستظل الاحتفالات الكبرى من اختصاص مراكز الامم المتحدة للإعلام . وسيعهد بالاحتفالات الاخرى ، الموضوعة تحت رعاية الأمم المتحدة ، الى المنظمات غير الحكومية المعنية أو

المتخصصة ، والى المؤسسات التعليمية أو الى رابطات الامم المتحدة التي ستكون ، تبعا للاطر الوطنية ، مهتمة بشكل أو بآخر بهذه أو تلك من الاحتفالات .

١١٠ - وستجري بعض عمليات التجميع . ولن يتم ادماج اسبوع التضامن مع شعوب الجنوب الافريقي المستعمرة ، وأسبوع التضامن مع الشعب الناميبي ، ويوم ناميبيا ولكن سيتم الاحتفال بها في وقت واحد . ويمكن أن يحدث نفس الشيء بالنسبة ليومي الطفولة واليونيسيف . وسيتعين أيضا إعادة دراسة مسألة الايام "التقنية" ذات التأثير الضئيل في تعبئة الجماهير (الارصاد الجوية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، البحرية ، الصحة ، البريد) . وهنا يمكن أن تبدو صيغة الندوة أكثر ملاءمة من صيغة الاحتفال . وفي الختام يتعين أن يكون يوم الامم المتحدة ، بطابعه كعيد دولي ، موضعا لإعداد واهتمام خاصين من قبل المراكز .

خامسا - مشكلة اعادة التوزيع والتنسيق

ألف - اختيار مواقع المراكز

١١١ - يتم انشاء مركز للامم المتحدة للإعلام عادة بناء على طلب دولة عضو ترى أن لها مصلحة معينة في أن تصبح بلدا مضيفا . ويمكن انشاء المركز بناء على طلب الجمعية العامة ورهنا بموافقة الدولة العضو المعنية . ومن وجهة النظر العملية ، يستتبع انشاء مركز عقد اتفاق مع البلد المضيف يتعلق بالمزايا والخدمات التي يمكن أن يوفرها له (المباني ، وسائل النقل والاتصال ، الموظفون) عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٠٥ (د - ١٤) .

١١٢ - وأدت الأزمة المالية الى ابطاء النزعة الى زيادة عدد المراكز ، إن لم يكن ايقافها . ومع أن من المفهوم ، طبقا للتوصيات التي وضعتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ ، أن تعزيز مراكز الإعلام في البلدان النامية ينبغي أن يتم بحلول عام ١٩٩٠ ، فليس من الواضح هل يعني ذلك تعزيز المراكز ذاتها أو تعزيز شبكة المراكز التي ستشهد قدرا من التوسع .

١١٣ - ووفقا للوثيقة A/42/234 ، يتعين على الامم المتحدة أن يكون وجود "يستطيع الوصول الى كل جزء من أجزاء العالم" . غير أن الامين العام أوضح أن اغلاق أو دمج مكاتب ميدانية أمر لا ينبغي استبعاده "حيثما وجدت مبررات تقوم على فعالية

التكلفة ، دون أن يكون لذلك أثر سلبي على انجاز البرامج" . كما أشار الى أنه "سيجري تجنب انشاء مكاتب ميدانية جديدة" . وكان الهدف الضمني في الواقع هو تفادي زيادة عدم التناسب بين الطموحات المعلنة والوسائل المتوفرة . وكان الهدف أيضا هو العمل بشكل أفضل على تكييف الموارد المتناقصة باستمرار مع الاحتياجات المتزايدة باطراد .

١١٤ - والمنظور المرسوم هكذا يبتعد كثيرا عن المقترحات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٧٩ والتي كانت تهدف الى انشاء مراكز إعلام اقليمية تناط بها مسؤوليات هامة في مجال البرمجة والتنسيق وتكييف الوثائق . وكانت الهياكل النموذجية التي وضعها آنذاك المفتشون المكلفون بإعداد التقرير تستهدف الى جانب المراكز الوطنية الصغيرة التي يديرها موظفون فنيون معينون محليا ، انشاء مراكز اقليمية مزودة بعدد أكبر بكثير من الموظفين (سبعة موظفين فنيين ، ثلاثة منهم معينون دوليا ، وستة موظفين من فئة الخدمات العامة) ومراكز دون اقليمية (أربعة موظفين فنيين وخمسة موظفين من فئة الخدمات العامة) .

١١٥ - ويبدو أن هذه المقترحات كانت تتطلب ، حتى منذ ١٠ سنوات ، موارد مالية وبشرية تفوق الامكانيات وربما حتى الاحتياجات . وبالاضافة الى ذلك ، كان من الممكن أن تشكل هذه الهياكل الاقليمية ودون الاقليمية درجات متوسطة هي أبعد ما تكون عن المساعدة في زيادة فعالية شبكة نشر المعلومات وتستخدم كستار لا كوسيلة لنقل المعلومات . وفي الظروف الحالية ، لم تعد هذه التوصيات ملائمة على أي حال . وبالتالي ، فمن غير المفيد تمحيص المقترحات التي تتضمنها والتي يبدو أن تنفيذها غير مرغوب فيه حتى على المدى الطويل .

١١٦ - وقد أعد في عام ١٩٨٨ مخطط تمهيدي لشبكة مبسطة ومعززة لمراكز الإعلام في إطار الشعبة الجديدة للمراكز ، التابعة لإدارة شؤون الإعلام . وستعمل هذه الشبكة التي أعيد تنظيمها بهذه الطريقة على مستوى اقليمي ودون اقليمي ، غير أنه لم ترد اشارة الى المشكلة التي تمثلها الزيادة المحتملة في عدد الموظفين . وبالتالي ، سنقتصر على مراكز إعلام ذات اختصاص اقليمي أو دون اقليمي موجودة في بلد ميعين . لم يُشر الى الوسائل التي سيتمكن بها رؤساؤها من انجاز هذه المهمة . ويفترض ببساطة ان انشاء أي مركز جديد سيتطلب دراسة تمهيدية متعمقة يمكن جعلها رهنا بتوفير البلد المضيف لأماكن دون مقابل ودفعه لثلث نفقات التشغيل .

١١٧ - وستؤدي هذه الخطة ، اذا ما اعتمدت ، الى تغيير هام لخريطة مراكز الامم المتحدة للإعلام ومناطق اختصاصها . فستشمل اغلاق ثمانية مراكز (اسنسيون وماناغوا ، أنقرة ، وبوخارست ، أنتاناناريفو وهاراري ، رانغون وطهران) وتحويل ١٣ مركزا آخر الى مراكز تابعة هي : الجزائر وطرابلس وبوجومبورا ودار السلام ومونروفيا في افريقيا ، ولاباز وبنما وبورت - أوف - سبين وسان سلفادور في امريكا ، وكولومبو ودكا وكابول وكاتماندو في آسيا .

١١٨ - ولا تعترض الخطة على مركز أو موقع دائرتي الإعلام في جنيف وفيينا ولا على مركز أو موقع مراكز الامم المتحدة للإعلام التابعة للجان الاقليمية . وباستثناء الاغلاق المتوازن لمركزي أنقرة وبوخارست ، فإنها لا تدخل إلا تعديلات طفيفة على الشبكة القائمة في البلدان الصناعية . وهي تبقي على مراكز بلغراد والرباط وريو دي جانيرو ولاغوس لأسباب تتعلق بحجم السكان الذين تقدم اليهم الخدمات ، وباشتراك البلدان المعنية في معالجة مسائل تدخل في نطاق اختصاص الامم المتحدة أو بالدور والصورة اللذين اكتسبتهما هذه البلدان داخل الامم المتحدة .

١١٩ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ وامريكا ، فليست التغييرات المقترحة ذات أهمية رئيسية ، على عكس ما هو عليه الحال في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي حيث تتسم التغييرات بحجم أكبر . ففي آسيا ، سيغلق مركزا رانغون وطهران ، في حين أن مراكز دكا وكاتماندو وكولومبو ستصبح مكاتب تابعة لمركز نيودلهي . أما في افريقيا ، فهناك شيء من التردد بشأن دور مركزي كنشاسا وياوندي ، في حين أن مركزي طرابلس والجزائر سيصبحان مكتبين تابعين لمركز تونس ، كما سيغلق مركز هاراري . وفي منطقة البحر الكاريبي ، سينقل مركز بورت - أوف - سبين . الى كينغستون .

١٢٠ - وفيما يخص جمهورية الصين الشعبية يقترح ، في انتظار أن يتم انشاء مركز فيها ، أن تعين ادارة شؤون الإعلام موظفا مبتدئا من الفئة الفنية في بكين . وسيكون هذا الموظف تابعا من الناحية الادارية للمنسق المقيم في بكين ، غير أنه سيكون مسؤولا مباشرة أمام ادارة شؤون الإعلام . وفيما يتعلق بكندا ، يجدر بالذكر أن رابطة الامم المتحدة هناك قد قامت حتى الآن بدور مركز إعلام تابع للامم المتحدة غير أنه لا يعقل أن يستغني بلد بهذه الاهمية عن مكتب للإعلام ، في حين أنه يقوم بدور هام للغاية في شؤون الامم المتحدة .

١٣١ - وتشمل إعادة التنظيم تغييرا هاما في منطقة البحر الكاريبي نظرا لنقل المركز دون الاقليمي الذي يغطي المنطقة من ترينيداد وتوباغو الى جامايكا . وتعيين الموقع في كينغستون ينطوي على المزايا التالية : موقع جغرافي فيما هو بجلاء قلب منطقة البحر الكاريبي ، وبيئة ثقافية مواتية ، وامكانات جيدة لتعيين موظفين وطنيين ، والاهتمام بالامم المتحدة الذي يبديه البلد والحكومة والذي يوضحه وجود رابطة للامم المتحدة قوية ومنظمة تنظيما جيدا ، وتوفير مكان عمل دون مقابل في منشآت مركز قانون البحار . وعلاوة على ذلك ، تبين أن الاتصالات الجوية من بورت - أوف - سبين وكينغستون متساوية تقريبا من حيث الكثافة والملاءمة .

١٣٢ - وهذا لا يعني أن الابقاء على مركز إعلام دون اقليمي في بورت - أوف - سبين ينطوي على مساوئ فقط . فترينيداد وتوباغو تمثل تنوع منطقة البحر الكاريبي من الناحية الثقافية والإثنية والاجتماعية تمثيلا أفضل من جامايكا التي هي أقل تجانسا . ويستفيد مركزها من علاقات أقيمت في الميدان منذ زمن طويل . ومن ناحية أخرى ، فكينغستون هي مقر أحد مكاتب اليونسكو ويفرض التوزيع الحالي للاختصاصات في المنطقة توازنا قد يكون من المزعج تغييره .

١٣٣ - وهناك حجة ظاهرية التناقض مؤيدة للابقاء على الوضع الحالي . فرابطة الامم المتحدة في جامايكا هي في الواقع من أكثر الرابطات نشاطا . وهي بفضل فروعها المحلية ورؤسائها وعلاقاتها المتعددة تقوم فعلا ، بتفانيها وتطوعها كمنظمة غير حكومية ، بدور مركز إعلام تابع للامم المتحدة وتوزع وثائق الامم المتحدة على الوجه الامثل وتنشر المعلومات التي تزودها بها ادارة شؤون الإعلام . وفي هذه الظروف ، فمن شأن انشاء مكتب تابع في كينغستون مزود بملحق صحفي معين محليا أن يوفر الاشراف الضروري ، دون نقل أو انشاء مركز جديد . وسيعمل الملحق الصحفي في آن واحد كمستشار تقني لرابطة الامم المتحدة وكضابط اتصال مع ادارة شؤون الاعلام .

١٣٤ - وينبغي تطبيق حل مماثل في كندا حيث تقوم رابطة الامم المتحدة بدور بديل مماثل . وفي فترة تتسم بندرة موارد الميزانية ، وفي الوقت الذي يطلب فيه من مراكز الإعلام البحث عن الدعم الاداري والمالي اللازم لا لتمكينها من توسيع نطاق بعض مهامها وإنما للقيام في الغالب ببعض مهامها فقط ، فليس هناك ما يمنع من أن تصبح رابطة للامم المتحدة ذات خبرة وحسنة التنظيم مكتبا ميدانيا تابعا لادارة شؤون الإعلام أو أن تقوم بدور البديل وناقل المعلومات . وكما هو الحال بالنسبة لجامايكا ، يمكن عقد اتفاق مع رابطة الامم المتحدة في كندا يحدد المسؤوليات . وفي هذه الحالة أيضا ، سيقوم ملحق صحفي معين محليا بمهمة الاتصال والتنسيق مع المقر .

باء - تقييم نقدي لخطة إعادة تعيين مواقع المراكز

١٢٥ - تشكل هذه الخطة ، الرامية الى اعادة تحديد مراكز الإعلام وتوزيعها على المناطق ، التي وضعتها ادارة شؤون الإعلام نقطة انطلاق ممتازة . ومن الصعب الاعتراض على حرص الادارة على تخفيض عدد مراكز الامم المتحدة للإعلام ومواقعها ، مع القيام في الوقت نفسه بانشاء "مكاتب تابعة" . غير أنه ينبغي مضاعفة جهود التركيز . والاستعانة برابطات الامم المتحدة على نحو أكثر تواترا . كما ينبغي التمييز على نحو أفضل بين أدوار المراكز ، في ضوء عملها في بلدان صناعية أو في بلدان نامية . وأخيرا ، سيكون من المفيد تحديد المناطق ، مع مراعاة الصلات والظروف والسياقات على نحو أفضل ، كلما أمكن القيام بذلك دون مواجهة مشاكل لا يمكن التغلب عليها .

١٢٦ - وفيما يخص البلدان النامية في افريقيا ، لا يثير تعيين مواقع مراكز الامم المتحدة للإعلام في داكار ونيروبي ولاغوس والقاهرة والرباط أي تساؤلات غير أن للمرء أن يتساءل هل هناك أسباب حاسمة تبرر انشاء مركز في لوساكا بدلا من هاراري ، في حين أن زمبابوي لديها موقع جغرافي واتصالات جوية أفضل وبيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية أكثر تماسكا . ونظرا للابقاء على مركز الرباط ، يبدو ان من غير الضروري الابقاء على مركز تونس حيث أنه يكفي انشاء مكتب تابع هناك ومن هذا المنظور ، ستكون مكاتب الجزائر وطرابلس وتونس تابعة لمركز الرباط .

١٢٧ - وبالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ ، ليس هناك حاجة الى ادخال تعديلات كبيرة على خطة تغيير البنية التي وضعتها ادارة شؤون الإعلام . وتطرح الصين مشكلة ينبغي تركها معلقة اذ يمكن الاكتفاء في الوقت الراهن بالحل المؤقت المقترح . ويرجع اغلاق مركزي الامم المتحدة للإعلام في طهران ورانغون الى قيود استثنائية . ويتعين بالطبع انشاء مراكز في سيدني بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ ، وطوكيو نظرا لدورها ووزنها في المنطقة ، وبانكوك التي هي مقر لجنة اقليمية وربما ينبغي التفكير أيضا في انشاء مكتب تابع في مانيلا ، وبالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط دون الاقليمية ، في تعيين مدير متجول يتنقل بين بيروت وطهران ويكون مقره في الاردن .

١٢٨ - وينبغي أن تحظى الهند ، باعتبارها بلدا يغطي مساحة قارة بكاملها وعضوا بارزا في الامم المتحدة ، بنظام خاص يراعي هيكلها الاتحادي وديموغرافيتها وتعدد شعوبها وتنوع ثقافاتها . وبالاضافة الى المكاتب التابعة الجديدة في دكا وكولومبو وكاتماندو ، ينبغي انشاء مكاتب تابعة في بومباي ومدراس ، وفي بانغالور وكلكتا إن

أمكن ذلك . وعدم القيام بهذا المجهود الخاص سيحد كثيرا من أثر مركز نيودلهي . كذلك ينبغي بحث ما إذا كان من الممكن توسيع نطاق أنشطة الاتحاد الهندي لرابطة الامم المتحدة وتنويع تلك الأنشطة كي يتمكن الاتحاد من أداء دوره المضاعف على الوجه الأكمل في المدن الرئيسية التي يعمل فيها بالفعل .

١٢٩ - وفيما يخص امريكا اللاتينية ، يتساءل المرء هل من الضروري الابقاء على مركزين في ليما وبوغوتا في آن واحد ، في حين أن مركزا واحدا يكفي وأنه يمكن انشاء مكتب تابع في المكان الذي يغلق مركز الإعلام فيه . وكما هو الحال بالنسبة للهند ، سيكون من المفيد انشاء مكاتب تابعة لا مركزية في ساو باولو وبورتو أليغري ، على سبيل المثال . ويجب أن يشكل مركز بوينس آيرس ، الذي أبقي عليه بحق ، احدى الركائز التي تستند اليها السياسة الإعلامية لادارة شؤن الإعلام . فموقعه الحضري الممتاز وصلته بمركز ريكوليتا الثقافي ، ومكتبته التي يتردد عليها عدد كبير جدا من الناس وعلاقاته مع منظمة غير حكومية نشيطة للغاية يقع مقرها في مبانيه ، كلها تشكل مزايا لا ينبغي اهمالها . أما بالنسبة لمنطقة الكاريبي دون الاقليمية ، فمن الأفضل ، نظرا للحجج المعروضة في الفقرات من ١١٧ الى ١١٩ ، الابقاء على الوضع الحالي بدلا من نقل المركز من بورت - أو - سبين الى كينغستون .

١٣٠ - وفيما يخص البلدان الصناعية ، فان مقترحات المفتش المسؤول عن هذا التقرير تبتعد كثيرا عن المقترحات الواردة في خطة تغيير البنية . ومع أنه ليس هناك داع في الوقت الراهن لإعادة النظر في حالة دائرتي الإعلام في جنيف وفيينا ، فإنه ينبغي أن يكون دورهما وتوزيع اختصاصاتهما داخل مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا موضوع تحليل متعمق ودراسة خاصة . ومن ناحية أخرى ، يمكن تكثيف الجهود الرامية الى تقليص حجم ملاك الموظفين . ويمكن أن يقترن اغلاق مركزي أنقرة وبوخارست باغلاق مراكز أثينا وبراغ ولاسيما لشبونة حيث أن مركزا تابعا واحدا يكفي ، بعد انشاء مركز اعلام في مدريد .

١٣١ - والابقاء على مراكز لندن وكوبنهاغن وموسكو أمر ضروري لأسباب جغرافية سياسية واضحة . غير أنه يبدو أن الأمر مختلف بالنسبة لباريس وروما . ذلك أنه في الأماكن التي تقوم فيها وكالات متخصصة مثل اليونسكو والفاو بدور بارز جدا ، لا يمكن لمراكز الأمم المتحدة للإعلام فيها أن تقوم إلا بدور القريب الفقير أو الحليف المهمل . ومن المحتم أن تبقى الجهود التي تبذلها . أيا كانت جديتها ، بدون طائل حتى ولو لم تكن

تشوش صورة الامم المتحدة . وإذا كان لمركز إعلام ذي اختصاص اقليمي أن يؤدي دورا ذا قيمة داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فستوفر بروكسل قاعدة أمتن من باريس أو روما . وفي الوقت الذي يتم فيه انشاء مركز في بروكسل ، سيُحول مركزا باريس وروما الى مكتبين تابعين ، كما أنه يمكن انشاء مكتب في بون لا يكون تابعا لغيينا وإنما سيكون تابعا للمركز الذي سيتم انشاؤه في بلجيكا .

١٣٢ - وتبقى مشكلة مركز الامم المتحدة للإعلام في واشنطن ، الذي يرى المفتش أن له دورا هاما يؤديه . وبعيدا عن أداء مهام قد تتداخل مع مهام ادارة شؤون الإعلام ومقرها في نيويورك ، فان مركز واشنطن يتمتع بمزايا وفرص قد يكون حُطّ من شأنها الى حد كبير حتى الآن . فالعلاقات مع كونغرس وحكومة الولايات المتحدة ، التي تمثل قراراتها أهمية كبرى بوصفها مساهما رئيسيا في الامم المتحدة ، لا يمكن تطويرها ومتابعتها الا في محيط العاصمة الاتحادية . وكما في حالة الهند والبرازيل ، فمن المستصوب إنشاء مكاتب تابعة للمركز في عدد من الولايات . ومن المستصوب أيضا عدم إهمال الفرص التي يتيحها إنشاء رابطة للامم المتحدة أو منظمات أخرى غير حكومية قادرة على المساعدة في نشر مُثُل الامم المتحدة بل والاكثر من ذلك على تحسين وتصحيح صورتها السامية .

جيم - قيمة التنسيق وحدوده

١٣٣ - لا يمكن فصل عملية تنفيذ أي خطة لتغيير أماكن مراكز الإعلام وإعادة توزيعها عن تطبيق التوصيات ١١ و ١٢ و ٣/٣٧ لفريق الخبراء التي تهدف الى تنسيق أنشطة المراكز في البلدان المضيفة بشكل أفضل . وتدعو هذه التوصيات الى "إعادة تثبيت" ومن ثم تأكيد سلطة "المنسقين المقيمين" ، والى تعزيز الدور المركزي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن والى إدماج المكاتب الميدانية .

١٣٤ - ورغما عن أن هذه التوصيات قد تكون ضرورية ، فثمة قيود عديدة تصاحبها . فهناك إجراءات من المفهوم انه يلزم اتخاذها "حيثما أمكن" و "حيثما تيسر" . ويعني هذا في حالات كثيرة أن الامر لن يتيسر ولن يمكن . وقيل بوضوح كذلك إنه ينبغي اتخاذ تلك الاجراءات "الى الحد الذي لا يعرقل جودة الانشطة الإعلامية" . وبذا يبدو أن التنسيق المرغوب الذي بدأ بالفعل مازال بعيدا الى حد ما عن نقطة إنطلاقه بصرف النظر عن الرغبة المعلنة في التوضيح .

١٣٥ - وتوصيات فريق الخبراء ، التي أقرتها الجمعية العامة . تحث على المرونة والاحتراس أكثر من حثها على الجرأة والصرامة . وينبغي الاضطلاع بدمج مراكز الإعلام مع مكاتب المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين حيثما أمكن إثبات أن هذا الترتيب الإدماجي سيؤدي الى مزيد من فعالية التكاليف والكفاءة مع المحافظة في ذات الوقت على إنجاز البرامج الاعلامية (A/42/234) . وسيقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يعينه الأمين العام ، بتمثيل الأمم المتحدة في بلد التعيين وستكون له سلطة عامة على ادارة مكاتب الأمم المتحدة "فيما عدا الحالات التي يكون من الملائم فيها اتخاذ ترتيبات أخرى" .

١٣٦ - ويجب أن تضطلع ادارة شؤون الإعلام تدريجيا ، الإدماج الذي قرره الأمين العام عقب إجراء دراسة متعمقة تُنسق مع الاستعراض الذي يجريه الفريق الاستشاري المشترك المعني بالبرامج . وسيرأس مراكز الأمم المتحدة للإعلام مديرون يعينهم الأمين العام بناء على اقتراح كدير ادارة شؤون الإعلام . ومع ان كل رئيس مركز سيُمنح سلطة ذاتية كاملة في التصرف ، فانه سيكون خاضعا للمنسق المقيم للأمم المتحدة ، الذي يتمتع ، عند إدماج الخدمات ، بالمركز الفعلي لسفير حقيقي للأمم المتحدة .

١٣٧ - وكما هو الحال مع مدير مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، يُعيّن الأمين العام الممثلين المقيمين للأمم المتحدة ؛ وتجري التعيينات ، في الحالة الأولى ، بناء على اقتراح ادارة شؤون الإعلام . وتعد ادارة شؤون الإعلام تقارير التقييم الشخصي لمديري مراكز الإعلام ، وان كانت تفعل ذلك بالتشاور مع المنسق المقيم للأمم المتحدة المعني . ولن تكون المسؤولية عن التخطيط وبرامج الإعلام المحلي المتعلقة بالتنمية في كل بلد مضيف مقصورة على مركز الإعلام وانما سيشترك في صياغتها كل من مدير المركز والمنسق المقيم للأمم المتحدة وغيرهما من ممثلي الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة . وفي مجال الاحتفالات ومؤتمرات الأمم المتحدة لن يكون بوسع مدير المركز أن يتصرف الا بعد التشاور مع ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وسيكون تنسيق هذه الأعمال مسؤولية المنسق المقيم للأمم المتحدة .

١٣٨ - ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام مسؤول مباشرة عن تنفيذ البرنامج الإعلامي السنوي في البلد المضيف ، كما أعدته ادارة شؤون الإعلام ، بالاقتران مع الأعضاء الآخرين المعنيين في منظومة الأمم المتحدة . ولكن المشترط ، في حالة نشوء مشكلة بين المنسق المقيم للأمم المتحدة ومدير المركز لا يمكن حلها على المستوى المحلي أو حتى على مستوى الشُعَب في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مقر ادارة شؤون الإعلام ،

أن تعرض تلك المشكلة على لجنة يرأسها وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم ، بصفته ممثلا للأمين العام ، ويكون عضواها هما مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكيل الأمين العام لشؤون الإعلام .

١٣٩ - ويؤكد أيضا توصيف وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة مرؤوسيه مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام ، نظرا لأن مدير المركز لا يمكنه عقد علاقات خارجية في البلد المضيف إلا عن طريق المنسق المقيم للأمم المتحدة أو بواسطته ، ان لم يكن تحت توجيهه أو بموافقته . والممثل المقيم للأمم المتحدة لا يسهل فقط الأنشطة الاعلامية لمركز الإعلام بوضع مديره على اتصال منتظم بمديري المشاريع والموظفين الذين يمثلون مختلف مؤسسات الأمم المتحدة في الميدان . وهو لا يقوم فقط باطلاع المدير بانتظام على أنشطة هيئات الأمم المتحدة في الميدان ، وإنما المفروض أن يساعده ، حيثما اقتضى الأمر ، على عقد اتصالات عمل مع الدوائر الحكومية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية وغيرها من ناشري المعلومات ومداومة هذه الاتصالات .

١٤٠ - ويتعين أيضا على المنسق المقيم للأمم المتحدة أن "يساعد" مدير مركز الإعلام في التمويل المشترك والانتاج المشترك للمواد الإعلامية المنتجة في الميدان . كما أن عليه أن يوفر لخدماته قاعدة ادارية ويراقب عملياته المالية . ويتعين عليه ، بعد أن يفصل بين الحسابات ، أن يقوم باعتماد النفقات وتوفير الاعتمادات اللازمة لتنسيق الدعم الاداري والتقني ، في حدود المخصصات التي تحددها ادارة شؤون الإعلام . وعلى المنسق المقيم للأمم المتحدة أن يمثل الأمم المتحدة في الاحتفالات الرسمية ، باستثناء مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام . وعليه ، في يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر وهو يوم الأمم المتحدة ، أن يمثل الأمين العام "بالاقتران مع" مدير مركز الإعلام .

١٤١ - ولن يكون الإشراف على إنشاء مكاتب تابعة لادارة شؤون الإعلام هو مسؤولية مدير المركز الذي تتبعه هذه المكاتب ، وإنما مسؤولية المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يختار الموظفين ويرتب الأمر لتوفير الاعتمادات اللازمة للدعم الاداري والتشغيلي . وسيكون الممثل المقيم ، وليس مدير المركز ، هو المسؤول عن إبلاغ ادارة شؤون الإعلام عن أصداء وآثار الأنشطة الإعلامية للمكاتب التابعة .

١٤٢ - لذا ، فمن الآن فصاعدا ، سيكون توصيف مهام مدير المركز مطابقا بدقة لتوصيف مهام الممثل المقيم للأمم المتحدة ، الذي سيكون بمثابة داعم له ووسيط ومراقب ومساعد ، بدون أن يسبقه في التسلسل الهرمي ، وان يكن يحظى بجميع صفات التفوق

الفعلي . ولا يجوز لمدير المركز أن يدخل في إتصال مع شخصيات بارزة ، أو السلطات أو وسائط الإعلام في البلد المضيف إلا عن طريق الممثل المقيم للأمم المتحدة . وهو يتقاسم سلطته ، في المكاتب التابعة ، مع الممثل المقيم للأمم المتحدة الذي يسبقه في الاحتفالات . وسواء تعلق الأمر بالدعم الاداري أو التمويل المشترك أو الانتاج المشترك للعمليات ، فلابد له من أن ينتظر الاشتراك الدائم للممثل المقيم فيها . وهو المسؤول عن مراسلاته مع الحكومات ووسائط الإعلام ، والمنظمات غير الحكومية ، ومع المحدثين المعتادين في البلد المضيف . وإن وجب عليه تقديم نسخ منها الى الممثل المقيم ، الذي يبلغه بانتظام بالتقارير التي يقدمها الى ادارة شؤون الإعلام .

دال - نهج التنسيق والغرض منه

١٤٣ - تأمل الأمانة العامة في أن تستفيد بطريقتين من تعميم نظام الإدماج هذا - الذي طُبّق بالفعل مع بعض التعديلات في عدد من البلدان . فمن ناحية ، يمكن أن يستخدم كنموذج للوكالات المتخصصة ، كما يمكن أن يساعد ، بتعزيز تخفيض عدد المكاتب الميدانية ، في تحسين صورة وأثر المنظومة ككل . ومن ناحية أخرى ، سيفرج هذا الإدماج عن موارد ومن ثم فسييسر تكثيف جهود ادارة شؤون الإعلام وتحديث وسائلها في الميدان .

١٤٤ - ومنذ بداية عام ١٩٨٩ ، ومراكز الإعلام تعمل تحت نظم مختلفة ، لم يقطع فيها الإدماج شوطا طويلا . فلبعض هذه المراكز (٣٦ في البلدان النامية) مديرون متفرغون يؤدون مهامهم وفقا للولايات الصادرة عن الجمعية العامة . ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في البلدان التي تستضيف من حيث المبدأ مركزا للإعلام لا يعمل بها بهذه الصفة ؛ بتقديم إطاره ودعمه للأنشطة الإعلامية . بيد أنه من المتفق عليه ، حيثما يبدو الأمر مناسبا ، أن تتعاون ادارة شؤون الإعلام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطة مشتركة أو بتوحيد مبانيهما وخدماتهما الادارية دون أن يوصف ذلك بأنه إدماج لفائدة المنسق المقيم للأمم المتحدة .

١٤٥ - لذا فان الإدماج لا يزال في مرحلة التوحيد والسياسة ولم يصبح بعد ممارسة آخذة في الانتشار . وحقيقي أن قرار الأمين العام أحيط مبدئيا باحتياطات عديدة تؤخر تطوير الإدماج . ولا يمكن النظر الى الإدماج الا على أساس كل حالة بمفردها وعلى أساس أن تنفيذه عملية لا يمكن الا أن تكون تدريجية . ولا يمكن الاضطلاع بالإدماج إلا عندما يكون الترتيب المشترك سيحقق مطلبين ، هما فعالية أفضل في التكاليف وإنجاز مناسب

للبرامج الإعلامية . وحقيقي أيضا أن مراكز كثيرة جدا وحدت مبانيها وخدماتها الادارية والمالية وخدمات الحقيبة مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي . لذا ، فليس هناك ، من وجهة النظر هذه ، أي سبب يجعلنا نتوقع حدوث وفورات ضخمة من إدماج أكثر تقدما .

١٤٦ - وسيكون الإدماج المتوخى أكثر إنطباق على البلدان النامية منه على البلدان الصناعية ، حيث لا يوجد ، في بعض الاحيان ، أي ممثل أو نشاط لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وحيث يخدم مدير المركز المحلي للامم المتحدة للإعلام كمراسل للبرنامج الانمائي وكقائم بالاعمال . وعلاوة على ذلك ، لن يكون صالحا للتطبيق إلا عندما يوجد مركز إعلامي له مدير متفرغ . وحيثما حمل الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أيضا لقب مدير مركز الامم المتحدة للإعلام ، يكون الإندماج قد حصل بالفعل . وعلاوة على ذلك فان أثر أي إدماج سيكون محدودا : فمراكز كثيرة تعاني ، بسبب تغطيتها لدول عديدة ، من صعوبة في الاستجابة لاحتياجاتها ، نظرا لانها غير قادرة عمليا على تقديم خدمة مناسبة الا الى البلد الموجودة فيه فقط ، وهو أيضا البلد المضيف .

١٤٧ - وعلى نحو ما أشار اليه وكيل الامين العام لشؤون الإعلام في رده على الطلبات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٧٩ ، فان ادارة شؤون الإعلام دخلت في مناقشات مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي لا تزال جارية . واذا شاركت المكاتب الميدانية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بشكل أوسع في الجهود المبذولة للإدماج فسيؤدي ذلك الى تكثيف الاتصالات مع المراكز المعنية ووسائط الإعلام المحلية والجمهور العام ، والى وجود دعم اداري سيسير اتخاذ ترتيبات نافعة في كل حالة . بيد أنه سيتعين على المراكز ، نظرا لخضوعها بشكل أو بآخر لمكاتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أن تتجنب التركيز المفرط على المعلومات المتعلقة بالتنمية على حساب الانشطة المتصلة بالمواضيع ذات الأولوية أو المواضيع الاساسية .

١٤٨ - ورهنا بالنظام المعتمد ، قد يحق إجراء مشاورات مع المنسق المقيم للامم المتحدة حول كل نشاط من أنشطة مركز الإعلام . بيد أنه قد لا يكون من المستصوب أن يساعد المنسق المقيم للامم المتحدة على تشويه ، إن لم يكن ، إفساد المهام الإعلامية للمركز بمنح الأولوية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية على الشؤون الانسانية والسياسية ، بسبب إهتمامه المشروع بالمسائل الإنمائية ومعرفته المحدودة بالضرورة . بالمشاكل التي تقع خارج نطاق اختصاصه (نزع السلاح ، حقوق الانسان ، ناميبيا ، الخ) .

١٤٩ - ولا ننوي التشكيك في الإطار الذي حددته الخطط التحضيرية المتعلقة بإعادة تنظيم مراكز الإعلام وإعادة تحديد مناطقها والذي حددته القرارات المتعلقة بالتنفيذ على مراحل التي اتخذها الامين العام طبقا لتوصيات فريق الخبراء وقرارات الجمعية العامة اللاحقة . ومع ذلك ، فان البعثات التي تم الاضطلاع بها في مناطق ميدانية بالغة التنوع مكنت المفتش المكلف بوضع هذا التقرير من تحديد عدد من نقاط الضعف ، ومن تقدير الاقتراحات والشكاوي ومن ثم تحديد نطاق الحلول الممكنة بناء على ذلك .

١٥٠ - وحيثما وجد مكتب لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي به ممثل مقيم مع مركز إعلام له مديره ، حتى ولو كانا في نفس المبنى ووحدا خدماتهما الادارية والمالية ، فسيتعين تكثيف الجهد المبذول في التنسيق . وليس ثمة شك في أن الاتجاه الذي اتبعه الأمين العام يستجيب لاحتياج لم يتبع بعد تماما . فدفق المعلومات ، سواء كانت متجهة الى الخارج أو الى منظومة الامم المتحدة كلها باختلاف مستوياتها ، ليس على درجة كافية من السيولة أو على قدر كاف من الانتظام . وهذا يمكن ويجب تصحيحه بقدر بسيط من التنسيق .

١٥١ - وهناك اجراءات شتى تحتاج الى بعض التغييرات المبدئية فبرقيات المعلومات المرسلة من ادارة شؤون الإعلام الى مدير مركز ما ينبغي أن تنقل آليا الى زميله في برنامج الامم المتحدة الإنمائي للعلم . ومن الطبيعي أن يظل هذا الاخير على علم بالبيانات أو الوقائع الجديدة أو القرارات المتصلة بالبلد المضيف والتي يمكن أيضا أن تؤثر على أداء عمله في إطار برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وعلى عكس ذلك ، يمكن أن تذهب التقارير أو مذكرات المعلومات المرسلة من مدير أحد مراكز الامم المتحدة للإعلام الى مقر ادارة شؤون الإعلام ، من خلال مكتب الممثل المقيم ، بدون إزعاج لأحد .

١٥٢ - وليست هذه العلاقات المتصورة بين هذين النوعين من الموظفين الفنيين مسألة إشراف وإنما مسألة تكيف دائم . فبالنسبة للمواضيع الاكثر حساسية ، يمكن للممثل المقيم أن يسأل مدير مركز الإعلام أن يوافق على تنقيح جزء معين من نصه أو أن يدرج فيه معلومات تكميلية أو عددا من التصحيحات . وبوسع الممثل المقيم ، في حالة حدوث خلاف ، وبدون إدخال أطراف ثالثة في الموضوع وتجنبا لحدوث تأخير لا معنى له أن يسأل مدير المركز أن يرفق ببساطة ، كمسألة استثنائية ، رأيا مخالفا يساعد في توضيح الصورة .

١٥٣ - وسيحل تبادل الآراء محل التجاهل المتبادل الذي هو مصدر حالات سوء التفاهم والخلاف والنزاع التي يمكن بذلك تفاديها . وسيكمل هذا التبادل بنظام يشمل إجراء المشاورات وإسداء المشورة غير الرسمية . وسيمكّن التنسيق العملي الذي يتم التوصل إليه بهذه الطريقة من مراعاة مسؤوليات الرئيسين ، ولاسيما حساسياتهما ، على الوجه المطلوب .

١٥٤ - وقد تبدو المسائل المتعلقة بالاسبقية والامتيازات ثانوية . غير أن لها قدرا كبيرا من الاهمية في الحياة اليومية ومن ثم تضر بنوعية العمل . ومن المتوقع أن يوجد لها حل في نظام التشاور الدائم الموصوف بإيجاز أعلاه . وفضلا عن ذلك ، فإن من شأن الاعتراف بأن مدير مركز الاعلام نادرا ما يكون في الرتبة مد - ١ وإنما غالبا ما يكون في الرتبة ف - ٥ أو ف - ٤ أن يجعل قبول أسبقية الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي أمرا أهون ، حيث أن الممثل المقيم سيكون في معظم الحالات أعلى مرتبة في التسلسل الإداري .

١٥٥ - ومن نافلة القول ، من جهة أخرى ، أن من غير السليم أن يبدد مدير المركز ، بسبب حرصه المشروع على تحسين علاقاته الخارجية ، جهوده بالاضطلاع بعدد مفرط من الانشطة التمثيلية والمظهرية التي لا تفيد الامم المتحدة إلا قليلا . غير أنه ينبغي ألّا يكون لديه تصور ضيق أكثر من اللازم لدوره ، كما ينبغي ألّا يجد نفسه - في الواقع أو قانونيا - خاضعا للممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بصورة مهينة ومضرة ، بحيث يتعين عليه أن يطلب إذنه كلما أراد اتخاذ مبادرة إزاء محادثيه في البلد المضيف .

١٥٦ - كذلك ينبغي ألّا يهمل ممثل مقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي يقوم في الوقت نفسه بمهمة مدير مركز للإعلام هذه الوظيفة الثانية بشكل مفرط لصالح الوظيفة الاولى أو يعطي الاولوية للاهداف الانمائية على حساب الإعلام ، مما قد يؤدي إلى عدم تنفيذه المهام التي أناطتها به إدارة شؤون الإعلام .

١٥٧ - ويمكن للامين العام أن يسلم خطاب تفويض للممثل المقيم وحده بصفته منسقا مقيما للامم المتحدة . كما يمكنه أن يمنح امتيازا مماثلا لمدير مركز الاعلام . وعلى أي حال ، لن تُطرح مسألة أسبقية المسؤول التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، حيث أنه سيكون في معظم الحالات ، أعلى موظفي الامم المتحدة مرتبة في الميدان . وستكون الاسبقية له دائما نظرا للوسائل المالية والبشرية المتوفرة لديه في البلدان

النامية التي يعمل فيها ، والمشاريع التي يرصد تنفيذها في جميع أنحاء البلد المضيف ، والمفاوضات التي يجريها باستمرار مع الشخصيات الرسمية ، ووزنه الإداري ، غير أن هذا يجعل مشكلة التنسيق ، التي يجتهد الأمين العام في حلها من خلال الدمج الموصى به ، قائمة برمتها .

١٥٨ - وبدلا من إطار قانوني تقييدي بشكل مفرط لكونه دقيقا أكثر مما ينبغي وبدلا من جداول مهام محددة "مواصفات الوظيفة" ينبغي التأكد من جوانبها المتكاملة ، قد يكون من المفيد أن تضع إدارة شؤون الإعلام ، بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مدونة لقواعد السلوك من نوع ما . وسيكون الغرض من هذه المدونة هو تسهيل تداول المعلومات في الاتجاهين بين المكاتب الميدانية التابعة لإدارة شؤون الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما أنها ستحدد تفاصيل مساهمات كل طرف في توفير مبان ومرافق دعم مشتركة ، فضلا عن تفاصيل إجراءات التمويل المشترك والانتاج المشترك للمواد الإعلامية .

١٥٩ - وستستخدم مدونة قواعد السلوك في تدبير نظام المشاورات والحوار ، وذلك للعمل بقدر الإمكان على تفادي اللجوء في نهاية المطاف إلى لجنة توفيق ، والصعوبات التي ينطوي عليها ذلك . وستحدد مهام واختصاصات مدير مركز الإعلام الذي سيحتفظ بالإدارة المستقلة للانشطة التي هو مسؤول عنها والذي لن يقبل أن يعامل أو أن يتصرف كما لو كان ملحقا صحفيا للممثل المقيم . كما ستوضح المدونة مركزه بالنسبة إلى الممثل المقيم المساعد وعلاقاته معه .

١٦٠ - وإن إنشاء مكاتب تابعة لمراكز الإعلام في إطار إدارة شؤون الإعلام يلقي ضوءا جديدا على مسألة العلاقات مع المنسق المقيم للأمم المتحدة والإدماج الذي تستلزمه ضمنا . إذ يتعين تحديد مركزي رئيس المكتب التابع ومدير مركز الإعلام إزاء الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقوم بوظيفة منسق مقيم للأمم المتحدة . وسيكون موظف شؤون الإعلام المسؤول عن المكتب التابع خاضعا لاشراف المنسق المقيم دون أن يتحول إلى ملحق صحفي للممثل المقيم وسيقدم تقارير إلى إدارة شؤون الإعلام عن طريق مدير مركز الإعلام الذي هو تابع له ، ولكنه سيتلقى دعما إداريا وسوقيا من المنسق المقيم .

١٦١ - وبالنظر إلى ذلك ، سيكون من السهل نسبيا تحقيق أوجه التنسيق الضرورية . لكن ينبغي أن تيسر مدونة قواعد السلوك تحديد نقاط التقارب والعلاقات والصلات

الإدارية بين الشركاء الثلاثة ، أي المنسق المقيم للأمم المتحدة ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام ورئيس المكتب التابع .

الاستنتاجات

١٦٣ - لا يمكن الفصل بين إعادة تنظيم مراكز الأمم المتحدة للإعلام والاصلاح المنقح لإدارة شؤون الإعلام الذي سبق تناوله . وفي الواقع أن أي إعادة تنظيم لشبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام تتوقف على دمج شعبة التوزيع وشعبة المراكز ، وكذلك على الحاق قسم العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بالشعبة الباقية الوحيدة . ويتوقف أي تحسن في تشغيلها على إحراز تقدم في صنع المنتجات الإعلامية ، وهذا يفترض مراعاة الأهداف والمستهدفين ووسائل الاتصال والسياقات بقدر أكبر من العناية .

١٦٣ - والخطة الرامية إلى إعادة تحديد مراكز الإعلام وتوزيعها على المناطق ، التي أعدتها إدارة شؤون الإعلام ، ترسم اتجاها وتتيح خيارات جد مرضية . وإن ما تتضمنه من اقتراحات تتعلق بالإبقاء على مراكز أو نقلها أو إغلاقها وبإنشاء مكاتب تابعة لهذا أو ذاك من المكاتب يتمشى مع متطلبات مالية وجغرافية سياسية وتقنية لا يمكن التقليل من أهميتها . غير أن بعض التوصيات الواردة في نهاية هذا التقرير تعدل النظام شيئا ما ، دون النيل من هيكله العام .

١٦٤ - ومن شأن تدابير مختلفة أن تطيل أمد الأثر المفيد المنتظر من عملية إعادة التنظيم الجارية . ومن شأن التوصية بإعطاء قدر أكبر من الأهمية لرابطات الأمم المتحدة المحلية وبأن تحل ، في بعض الظروف ، محل رابطات الأمم المتحدة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام أن تسهم في زيادة فعالية شبكة إدارة شؤون الإعلام لنشر المعلومات . ومن شأن ذلك أن يوفق بين قيود الميزانية المحدودة ومتطلبات مرونة تتزايد الحاجة اليها بإطراد . وعلاوة على ذلك ، سيشجع ذلك الممارسة المقبولة الآن المتمثلة في التعاقد من الباطن والتمويل المشترك والانتاج المشترك .

١٦٥ - ومن شأن اعتماد مدونة لقواعد حسن السلوك بين إدارة شؤون الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يساعد أيضا في زيادة فعالية التنسيق بين أجهزتهما الميدانية وفي إضفاء درجة من المرونة على العلاقات بينهما . ومن شأن طلب إعادة تقييم ميزانيات سفر مديري مراكز الإعلام ، وهذا إجراء يمكن أن يقترن بتخفيض كبير في عدد بعثات إعداد الوثائق ، أن يعطي معنى كاملا لإنشاء مراكز تابعة .

١٦٦ - وينبغي أن تقترن التغييرات والتعديلات الموصى بها على هذا النحو بتوسيع مجالات الحركة أمام المراكز وتعزيز انتاجيتها . ويبدو أن زيادة ترشيد تدفقات المعلومات وتفاعلها وتبسيط نظام وضع التقارير وارسالها وجمع الحفلات التذكارية جمعا معقولا تشكل في هذا الصدد عناصر مكملة لا غنى عنها كفيلة أكثر من غيرها بتنشيط الشبكة الإعلامية للأمم المتحدة .

التوصيات

يوصي الأمين العام بما يلي :

التوصية الأولى

النهوض بانتاج مواد إعلامية على نحو يراعى بصورة متزايدة ، أيا كانت قناة الاتصال المستخدمة ، التمييز بين نوعيات الجمهور والأهداف وكذلك بين وسطاء الصحافة والمستهدفين أو المستهلكين النهائيين (المنظمات غير الحكومية ، الجامعات ، الحكومات ، عامة الجمهور) (الفقرات ٧٥-٨٣) عن طريق ما يلي :

(أ) ارسال استبيان إلى مديري مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام أو المكاتب التابعة لها لا يركز على مواطن الضعف والقوة في الهياكل المستهدفة وإنما يركز على الأثر الحشدي وتأثير المواضيع المبرزة في قرارات الجمعية العامة داخل نطاق اختصاصهم (الفقرات ٧٠-٧٢) .

(ب) مطالبة هؤلاء المسؤولين بوضع جداول دورية موجزة تبين موارد وسائط الإعلام المتوفرة على الطبيعة والنسبة التي تمثلها المدخلات الوطنية ، وعدد النسخ التي تنتج وعدد القراء ، والتوقعات والاحتياجات . وينبغي أن تضاف إلى ذلك ، عند الاقتضاء ، ملخصات تحليلية للدراسات التي أجريت بشأن هذا الموضوع في نطاق اختصاصهم (الفقرتان ٧٠ و ٧١) .

(ج) الحرص على الحصول على احصاءات مفصلة لشحنات الوثائق الواردة من إدارة شؤون الإعلام أو من هيئات أخرى في الأمانة العامة وتنظيم هذه الشحنات ، للتوصل إلى نشر أكثر انتقاء واقتصادا ومراعاة لقدرات هياكل الاستقبال في البلدان المستفيدة (الفقرات ٧٣ و ٧٩ و ٨١) .

التوصية الثانية

تنفيذ التوصية التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها JIU/REP/79 ، والتي دعت الامين العام إلى أن يأذن لرابطات الامم المتحدة وأندية "اليونسكو" و "الامم المتحدة" بالاشتراك ، على سبيل التجربة وبموجب اتفاقات تعاقدية ، في عمل مراكز الامم المتحدة للإعلام (الفقرتان ٥٩ و ٦٠) عن طريق ما يلي :

(أ) المساعدة في تعزيز رابطات الامم المتحدة المزودة فعلا بهياكل متينة ووضع خريطة لمراكز الامم المتحدة للإعلام ومكاتبها التابعة ، مع مراعاة نشاط الرابطات المذكورة لجعلها ، في بعض الحالات وفي بعض البلدان ، تؤدي دور ناقل المعلومات على نحو تام أو تحل محل مراكز الامم المتحدة للإعلام (الفقرات ٦١-٦٤) .

(ب) القيام على سبيل التجربة الرائدة في جامايكا وكندا ، بإنشاء مكتبين تابعين في إطار إدارة شؤون الإعلام يكونان مزودين بملحق لشؤون الإعلام في كل منهما معين وطنيا يقوم بدور ضابط اتصال ومستشار تقني لدى رابطتي الامم المتحدة في كنغستون وأوتاوا (الفقرتان ١٢٣ و ١٢٤) .

(ج) القيام ، عند الاقتضاء ، بتوسيع نطاق التوصية التي كانت وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٧٩ قد قصرت تطبيقها على رابطات الامم المتحدة وأندية "اليونسكو" وأندية "الامم المتحدة" ليشمل اللجان الوطنية لليونيسيف (الفقرة ٥٩) .

التوصية الثالثة

إجراء استعراض شامل للخطة الرامية إلى إعادة تحديد مراكز الامم المتحدة للإعلام وإعادة توزيعها وتحديد وظائف واختصاصات الدوائر والمراكز والمكاتب التابعة لها على نحو أفضل ، لزيادة تكييفها مع السياقات الوطنية وتعديل خريطتها . وفقا لذلك عن طريق ما يلي :

(أ) جعل مقر مركز الإعلام الذي يشمل اختصاصه منطقة الجنوب الافريقي في هاراري بدلا من لوساكا (الفقرة ١٢٦) .

(ب) إنشاء مكتب تابع بدلا من مركز في تونس ، في ضوء الترتيبات المتخذة فيما يتعلق بالإبقاء على مركز الرباط (الفقرة ١٢٦) .

(ج) الإبقاء على مركز الامم المتحدة للإعلام الذي يشمل اختصاصه دون الإقليمي منطقة البحر الكاريبي في بورت ـ أوف ـ سبين (الفقرة ١٢٩) .

(د) إنشاء مكتبين تابعين لمركز ريودي جانيرو للإعلام في البرازيل في ساوباولو وبورتو أليغري (الفقرة ١٢٩) .

(هـ) إنشاء مكاتب تابعة لمركز نيودلهي في داكا وكولومبو وكتماندو وكذلك في الهند في بومباي ومدراس وبنغالور و/أو كلكتا (الفقرة ١٢٨) .

(و) إغلاق مراكز الامم المتحدة للإعلام في أثينا وبراغ ولشبونة (الفقرة ١٣٠) .

(ز) إغلاق مركزي الامم المتحدة للإعلام في باريس وروما مع إنشاء مركز إعلام يشمل اختصاصه منطقة أوروبا في بروكسل (الفقرة ١٣١) .

(ح) إجراء دراسة خاصة عن حالة دائرتي الإعلام في جنيف وفيينا في ضوء الخصائص الهيكلية لمكتبي الامم المتحدة في جنيف وفيينا (الفقرة ١٣٠) .

التوصية الرابعة

الترتيب لتنسيق أوثق وتشاور أكثر تواصلا بين الدوائر الخارجية لإدارة شؤون الإعلام وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وللوكالات المتخصصة حسب مقتضى الحال ، عن طريق ما يلي :

(أ) تحديد تفاصيل ونوع المعلومات في الاتجاهين وجعل نقلها من مكتب ميداني إلى آخر أمرا الزاميا (الفقرة ١٥٨) .

(ب) إعداد اتفاق أساسي ينظم توزيع المساهمات اللازمة للاشتراك في المباني والمعدات (الفقرة ١٥٨) .

(ج) تحديد إطار العلاقات الإدارية والهرمية الذي ينبغي أن تنظم فيه علاقات مدير مركز الإعلام والممثل المقيم المساعد لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وكذلك العلاقات بين رئيس المكتب التابع في إدارة شؤون الإعلام ومدير مركز الإعلام الذي هو تابع له والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي (الفقرتان ١٥٩ و ١٦٠) .

(د) إضفاء طابع مؤسسي على النظام غير الرسمي أو الاختياري للاجتماعات المنتظمة التي يعقدها في الميدان الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام وممثلو الوكالات المتخصصة .

التوصية الخامسة

تحسين تشغيل وإدارة مراكز ودائرتي الأمم المتحدة للإعلام عن طريق ما يلي :

(أ) العدول عن قصر مدة وجود مدير في نفس مركز الإعلام على أربع سنوات (الفقرتان ٤٩ و ٥٠) .

(ب) التعجيل بتعميم نظام البريد الالكتروني (الفقرة ١٠) .

(ج) مواصلة الجهود المبذولة لاقناع حكومات البلدان المضيفة إما بتحمل نفقات تأجير مباني مراكز الإعلام أو بوضع مبان تحت تصرف المراكز مجانا (الفقرات ١١١ - ١١٦) .

(د) تحقيق وفورات ، في إطار اعتماد لا يتغير في الميزانية ، في وظائف إعداد الوشائق وارسال المنشورات المكتوبة ، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز وسائل تمويل سفر رؤساء دائرتي ومراكز الإعلام (الفقرتان ٩٢ و ٩٣) .

(هـ) جمع الاحتفالات التذكارية الضرورية بالشروط المبينة في الفقرات من ١٠٧ إلى ١١٠ من التقرير .

التوصية السادسة

تبسيط واستكمال نظام وضع وارسال التقارير التي تقدمها مراكز الإعلام إلى مقر إدارة شؤون الإعلام وإلى إدارة البحوث وجمع المعلومات ، عن طريق ما يلي :

(أ) تقديم التقارير التقليدية عن الانشطة كل ستة أشهر والتركيز فيها على الجانب النقدي للتقييم الذاتي (الفقرة ١٠٤) .

(ب) إلغاء التقارير المنفصلة المخصصة لكل احتفال من احتفالات الأمم المتحدة وادراج الملاحظات المتعلقة بهذه الاحتفالات في التقرير الذي سبق تعريفه والذي يصدر كل ستة أشهر (الفقرة ١٠٤) .

(ج) تحويل التقرير الاسبوعي الحالي الذي يقدم إلى إدارة البحوث وجمع المعلومات إلى تقرير شهري ، على أن تخطر الإدارة المذكورة بواسطة التلكس إذا ما وقع حادث ذو أهمية أساسية بالنسبة للأمم المتحدة (الفقرة ٤٣) .

(د) إلغاء موجز الانباء الاسبوعية وإدماجه في التقرير الذي اشير إليه أعلاه والذي سيكون شهريا ويرسل في نسخة مزدوجة إلى إدارة شؤون الإعلام وإلى إدارة البحوث وجمع المعلومات (الفقرتان ٤٣ و ٤٤) .

(هـ) إعداد تقرير توليفي سنوي في مقر إدارة شؤون الإعلام وفي إطار شعبة مراكز الإعلام ، يتضمن موجزا لجميع أنشطة الدوائر والمراكز والمكاتب التابعة ، مع القاء الضوء على أبرز الاحداث وأهم التطورات وأكثر الإرقام مغزى (الفقرة ١٠٦) .

- - - - -